Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 10 | Page 451 – 479 |2025
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

The social problems of war and its effects on the Palestinian family

Mona Sami Mousa [1,*], shadi Ramadan Alkafarna[2]

[1] researcher in sociology – (Gaza, Palestine).
[2] Development - Al-Quds Open University (Gaza – Palestine).

***Corresponding author:** *monasm2013@hotmail.com*

Keywords

1. social problems
2. war
3. Palestinian family

Abstract:

The study aimed to identify the problems of social war and its effects on the Palestinian family. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was relied upon, and the intentional sample was selected from (25) male and female family cases in the governorates of the Gaza Strip; and the in-depth individual interview tool, focused discussion groups (focus groups) and participatory observation were applied. The study added that the war affected the stability of family members and harmed their living conditions Their demographic situation was disturbed by the ongoing forced displacement from their places of residence to areas that lack the most basic necessities of life, and their feeling of fear and insecurity in achieving an adequate living for the family with the increase in daily burdens on them, and their deprivation of food resources that led to a severe shortage of food and caused them severe malnutrition and the spread of famine that killed them from food insecurity, and their deprivation of the right to education Depriving them of health care services, which led to serious health complications, caused their death without treatment, and the loss of their minimum legitimate rights to equality, and limited their exit from shelters on social media, this doubled the social problems. In light of the results, we recommend the necessity of working to stop the war on Gaza as soon as possible to confront the problems of the social war and its effects on the Palestinian family.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 10 | Page 452 – 479 | 2025
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

المشكلات الاجتماعية للحرب وآثارها على الأسرة الفلسطينية

منى سامي موسى [1]*، شادي رمضان الكفارنه [2]

[1] علم اجتماع -غزة – فلسطين.
[2] كلية التنمية الاجتماعية والأسرية - القدس المفتوحة- غزة - فلسطين.

*المؤلف: monasm2013@hotmail.com

الكلمات المفتاحية

1. المشكلات الاجتماعية
2. الحرب
3. الأسرة الفلسطينية

الملخص:

هدفتْ الدراسة التعرفَ على مشكلات الحرب الاجتماعية وآثارها على الأسرة الفلسطينية؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفيّ التحليليّ، واختيار العينة القصدية من (25) حالة أسرية من الذكور والإناث في محافظات قطاع غزة، وتطبيق أداة المقابلة الفردية المعمقة، وجماعات المناقشة المركزة (المجموعات البؤرية) والملاحظة بالمشاركة، ولقد أَضْفَتْ الدراسة إلى أَنَّ الحرب أثرت على استقرار أفراد الأسرة وإساءة ظروفهم المعيشيّة، واضطراب وضعهم السكاني من حالات النزوح القسرية المستمرة من أماكن سكناهم إلى مناطق تفتقد لأبسط المقومات الأساسية للعيش، وشعورهم بالخوف وعدم الأمان من تحقيق معيشي كافٍ للأسرة مع زيادة الأعباء اليومية عليهم، وحرمانهم الموارد الغذائية التي أدت إلى نقص حاد في الغذاء، وسببت لهم سوء تغذية شديدة وانتشار المجاعة التي قتلتهم من انعدام الأمن الغذائي، وحرمانهم الحق في التعليم، وحرمانهم تقديم خدمات الرعاية الصحية التي أدت إلى مضاعفات صحية خطيرة، وقد تسببت في وفاتهم دون علاج، وفقدان أدنى حقوقهم المشروعة في التساوي، وحد من خروجهم من مراكز الإيواء على التواصل الاجتماعيّ، وهذا ضاعف من المشكلات الاجتماعية، وفي ضوء النتائج نوصي بضرورة العمل على وقف الحرب على غزة بأسرع وقت ممكن لمواجهة مشكلات الحرب الاجتماعية وآثارها على الأسرة الفلسطينية.

المقدمة:

تُعد الحروب من أكثر العوامل المدمّرة التي تُلقي بظلالها الثقيلة على حياة الأفراد والمجتمعات، حيث تتغلغل آثارها في البنى الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وتتفاوت حدة هذه الآثار بحسب طبيعة الصراع وامتداده الجغرافي والزمني، وفي السياق الفلسطيني، يُشكّل العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة نموذجًا صارخًا لانعكاسات الحرب على كافة مناحي الحياة؛ إذْ لا تقتصر تداعياته على الدمار المادي أو الخسائر البشرية فحسب، بل تمتد لتُحدث خللًا عميقًا في النسيج الاجتماعي، وتُفاقمُ من المشكلات الاجتماعية القائمة، بل وتُفرز مشكلات جديدة تُهدد استقرار المجتمع وتماسكه.

لقد أفضى العدوان الأخير في (السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023)، على قطاع غزة إلى تعرض الأسرة لاختلالات في بنيتها وتركيباتها نتيجة فقدان المُعيل أو أفراد العائلة بأكملها، وفرضَ ظروفًا قسرية دفعت بالعديد من الأسر إلى النزوح الداخلي أو اللجوء إلى مساكن مزدحمة، مما أدى إلى تصاعد حدة التوترات الأسرية وتفشي الخلافات الاجتماعية، كما أسهمت الحرب في تدمير مصادر الرزق، وخسارة الأعمال والممتلكات، وانهيار البنية التحتية، بما فيها المؤسسات التعليمية والصحية، ما انعكس سلبًا على قدرة الأسرة على التعافي وإعادة البناء.

في ظل هذا الواقع، تتفاقم الأزمات النفسية والاجتماعية، لا سيما في أوساط الفئات الأكثر هشاشة، كالنساء والأطفال والمُسنين، حيث أظهرت التجربة الميدانية أن الحرب خلّفت مأساة إنسانية متكاملة الأبعاد، لا سيما في ظل تكرار الاعتداءات، واتساع رقعة الفقر والبطالة، وتدهور الخدمات الأساسية، مما أضعف الضوابط الاجتماعية وأحدث فجوات واضحة في منظومة القيم والتماسك الأسري.

وبناءً على ما سبق، يسعى الباحثان إلى تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتحليل أثر الحرب في تفاقم المشكلات الاجتماعية القائمة، مع دراسة الظواهر الاجتماعية الطارئة التي أفرزتها البيئة الاجتماعية، ومن خلال ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة وأبعادها في الآتي:

مشكلة الدراسة:

خلّفت حرب الإبادة الجماعية التي يشنّها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة آثارًا كارثية على الأسر، وظهور أنماط جديدة من المشكلات الاجتماعية التي تسببت مقتل وجرح وتهجير آلاف الأفراد، وتدمير منازلهم، وحرمانهم من الخدمات الأساسية، مما ألقى بظلاله على استقرار الأسرة، وفي ظل هذا الواقع، أصبحت الأسرة الفلسطينية في غزة تواجه تحديات اجتماعية مركّبة، تمثلت في اضطراب العلاقات بين أفرادها، وتزايد حالات العنف الأسري، وتراجع الأداء الوظيفي للأسرة في الرعاية والحماية، إلى جانب تفكك الدعم المجتمعي، وازدياد مشاعر العزلة والخوف والقلق، كما أدّى التهجير القسري وظروف النزوح إلى تعميق فجوة الأمان الاجتماعي، مما يهدد بتفاقم المشكلات طويلة الأمد، وتراجع قدرة الأسرة على الصمود والتكيّف، وهو الأمر الذي دفع الباحثان للتأكد منه بطريقة بحثية علمية دقيقة، وتوضيح مدى تأثير مشكلات الحرب الاجتماعية على الأسرة في

محافظات غزة الفلسطينية؛ وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما تأثير المشكلات الاجتماعية للحرب على الأسرة الفلسطينية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعيّة الآتية:

1. كيف أثرت الحرب على تقديم خدمات الرعاية الصحية في الأسرة؟
2. ما تأثير الحرب على المستوى المعيشي للأسرة؟
3. إلى أي مدى أثرت الحرب على المساواة بين الجنسين في الأسرة؟
4. ما مدى تأثير الحرب على فرص الالتحاق بالتعليم الآمن في الأسرة؟
5. ما تأثير الحرب على زيادة الاكتظاظ السكاني في الأسرة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على تأثير مشكلات الحرب الاجتماعية على الأسرة الفلسطينية، ومن ذلك تحققتْ مجموعة من الأهداف تمثلتْ في التالي:

1. التعرف على تأثير الحرب من تقديم خدمات الرعاية الصحية في الأسرة.
2. الكشف عن مدى تأثير الحرب على مستوى الفقر الذي تعرضت له الأسرة.
3. التعرف على تأثير الحرب على عدم المساواة بين الجنسين الذي يتعرض له أفراد الأسرة.
4. الكشف عن تأثير الحرب على حصول أفراد الأسرة من التعليم.
5. التعرف تأثير الحرب على زيادة الاكتظاظ السكاني في الأسرة.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

1. توفر مجموعة من البيانات الواقعيّة التي يمكن الإفادة منها في مجال الدراسات الأنثروبولوجيّة والاجتماعيّة.
2. محاولة إثراء الدراسات الخاصة بمشكلات الحرب الاجتماعية، كما يمكن أنْ تُسهم في محاولة وضع إطار تصوري لفهم المشكلات الاجتماعية.
3. اختيار بعض القضايا النظرية المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية في ضوء الخصوصية المميزة للإسرة في ظل حرب الإبادة على محافظات قطاع غزة الفلسطينية.

الأهميّة التطبيقيّة:

1. تسليط الضوء على واقع المشكلات الاجتماعية للحرب، والتغيرات التي تواجه الأسرة الغزاوية، وإنَّ التعرف على هذه التغيرات يُساعد في إعطاء صورة واضحة لأهميّة تأثير الحرب على أفراد الأسرة.
2. الكشف عن المستوى الحقيقيّ للمشكلات الاجتماعية ومحاولة معالجة آفاتها في مُجتمع محافظات قطاع غزة.
3. محاولة الوصول إلى استراتيجيّة تدعم حماية حقوق الإنسان من تأثير الحرب عليه، والسعي إلى الدفاع عن القضايا التي تتعلق بأفراد الأسرة لتحقيق مطالبهم في المُجتمع الفلسطينيّ.

حدود الدراسة ومحدداتها:

الحد البشري: هم أفراد الأسرة من كلا الجنسين الذينَ يعيشون في مجتمع قطاع غزة الفلسطيني.

الحد المكاني: اقتصرت حدود الدراسة من الناحية الجغرافيّة على محافظات قطاع غزة الخمس المُتمثلة

في محافظة الشمال، ومحافظة غزة، ومحافظة الوسطى، ومحافظة خان يونس، ومحافظة رفح.

الحد الزمني: أُجريتْ هذه الدراسة الوصفية التحليلية من أكتوبر (2023) حتى أبريل (2025).

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

المشكلات الاجتماعية: هي كل سلوك مضاد للمجتمع، أو كل فعل يتنافى مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية، أو هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة، وهي تلك التي تتعارض مع المقتضيات الأساسية بحفظ المجتمع وبقائه [1].

التعريف الإجرائي للمشكلات الاجتماعية: بأنها حالة أو سلوك له عواقب سلبيّة على عدد كبير من أفراد الأسرة الذين يعيشون مشكلات الحرب الاجتماعية، وحرمانهم من الرعاية الصحية وتدني مستواهم المعيشي الذي وصل لحد المجاعة وحرمانهم من الحق في التعليم والتمييز بين الجنسين وبين الأسرة الذي لغياب العدالة والاكتظاظ السكاني في محافظات قطاع غزة.

الأسرة: هي "جماعة اجتماعية أساسية ودائمة، وهي مصدر الأخلاق وأساس وجود المجتمع ودعامة ضبط السلوك، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول درس الحياة الاجتماعية" [2].

التعريف الإجرائي للأسرة: هي رابطة اجتماعية تجمع بين شخصين أو أكثر قائمين على الحب والتعاون والمودة، من خلال الزواج، تبدأ بالزواج ثم إنجاب الأطفال، ويهتم الوالدين برعاية أفراد الأسرة لتوفير حاجتهم المختلفة وحمايتهم من تأثير المشكلات الاجتماعية في محافظات قطاع غزة.

الحرب: هو نزاع مسلح، ولو لم تتوافر فيه عناصر التعريف التقليدي من امتلاك الجماعة المسلحة لصفة الدولة، وإن كان النزاع قائمًا من قبل دولة لحسابها الخاص، وليس لغرض جماعي، كما أصبحت النزاعات الأهلية التي تحدث في الدولة نفسها تندرج تحت مسمى الحرب [3].

الحرب إجرائيًّا: عدوان إسرائيلي منظم وممنهج باستخدام القتل الجماعي، والتهجير القسري، والتعذيب، والاعتقال التعسفي، بهدف تحقيق القضاء الكلي أو الجزئي على الشعب الفلسطيني في محافظات قطاع غزة.

الدراسات السابقة:

إنَّ الاطلاع على الدراسات السابقة والتراث النظريّ تتمثل في أنَّ لهذه المرحلة أهدافًا تتبلور في التعرف على مناهج تلك الدراسات والبحوث؛ ولهذا يعد الرجوع للدراسات السابقة مرحلة مهمّة تخدم الباحثان في جميع مراحل دراستهم، ومن الدراسات السابقة ما يأتي:

1. هدفت دراسة نصر (2024) التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية في ظل الحروب، وتوصلت الدراسة إلى أن الأطفال يعانون من العديد من المشكلات النفسية أو الاجتماعية، إلى جانب تعرض

(1) الخمشي، سارة (2013) الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والإصلاح، ط1، مكتبة الشقري، الرياض.

(2) خلف، محمد وضيف الله، خلوق (2005) نظام الأسرة والمجتمع في الإسلام، دار الفكر، عمان، الأردن.

(3) الزحيلي، هبة (2013) آثار الحرب، دراسة فقهية مقارنة، ط5، دار الفكر المعاصر، دمشق.

أهلهم وأحبابهم للموت أمام أعينهم، علاوة على التهجير والخروج بشكل قصري من بيوتهم وتدمير مدارسهم، والتي في الغالب تحول إلى أماكن للإيواء سواء للنازحين أو الجنود.

2. هدفت دراسة عبد الحكيم (2023) التعرف على تصورات النخبة حول أهم الحلول العلمية المقترحة لمواجهة المشكلة السكانية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم النخب لا تقوم بدورها على النحو الأمثل في التصدي للمشكلة السكانية.

3. تهدف دراسة بهنساوي (2023) لمحاولة التعرف على آليات ووسائل معالجة المشكلات الاجتماعية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن جماعة الخدمة لها دورها الإصلاحي في معالجة المشاكل الاجتماعية، خاصة القضاء على الفقر المعنوي أو الجهل داخل تركيا بنشر المدارس وفصول التقوية والمعاهد التحضيرية والجامعات.

4. هدفت دراسة باحشوان (2022) التعرف على المشكلات والآثار التي أوقعتها الحرب على النساء والأطفال. وتوصلت نتائج الدراسة إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل السواد الأعظم من السكان وأغلبهم من النساء، فالنساء أكثر عرضة للفقر من الرجال بسبب انخفاض ما تتقاضاه النساء من أجور بالنظر إلى ما يتقاضاه الرجال، وكما تعاني النساء من مصاعب كثيرة في أثناء الحمل والولادة بسبب تدني الخدمات الصحية، وانتشار سوء التغذية بين النساء والأطفال وتدهور الحالة الصحية، مما تسبب في التقزم للأطفال، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وانتشار الهزال، كما تتسبب الحرب في ارتفاع أعداد الأرامل، وزيادة التفكك الأسري وحالات الطلاق، وزيادة تعرض المرأة للعنف.

5. بينت دراسة شبيطة (2021) المشكلات الاجتماعية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك ضعفًا في المساندة الاجتماعية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية، ويرجع ذلك إلى زيادة الانسحاب الاجتماعي والعزلة لديهم.

6. تناولت الدراسة (Williams, S. K., & Thomas, D. P. (2023) الآثار الاجتماعية للصراعات المسلحة والحروب، مركّزةً على كيفية تعطيلها للهياكل الأسرية وإضعاف تماسك المجتمع، يستعرض المؤلفان عدة دراسات حالة من سوريا واليمن وجنوب السودان لتوضيح كيف تسهم الأزمات الممتدة في تفكك الشبكات الاجتماعية وانهيار أنظمة الدعم التقليدية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الفقر، والعنف المنزلي، والاستبعاد الاجتماعي.

وتعقيبًا على ما سبق عرضه من دراسات سابقة يتضح ما يأتي:

- جاءت الدراسة الحالية امتدادا للدراسات السابقة، ولكن بعد الاطلاع على الأهداف التي سعت إليها الدراسات السابقة، تبين عدم وجود دراسة واحدة جمعت بين المتغيرين: الحرب والمشكلات الاجتماعية، مما يدلل على أصالة الدراسة.
- استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وصياغة أهدافها وترتيب أهميتها.
- تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري، وتفسير النتائج.
- جاءت الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة، وركزتْ على المشكلات الاجتماعية أثناء الحرب حتى يتمكن الباحثان من فهم طبيعة هذه المشكلات الموجهة ومضمونها وأسبابها وأشكالها ونسبتها، كما يعكسها

الواقع المعيش، وليس الواقع النظري، وبذلك تكون الدراسة قد حددت بقدر المستطاع موقعها على خريطة الدراسات السابقة ومدى أهمية تلك القضية وذلك الموضوع.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ باعتباره نموذجًا معياريًّا لخطوات جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة محل الدراسة بالاعتماد على الوصف وتحليل الظاهرة، ووصفها وصفًا دقيقًا بالأسلوب الكيفي حتى تتحقق أهداف الدراسة من خلال التعرف على المشكلات الاجتماعية للحرب وآثارها على الأسرة الفلسطينية.

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مُجتمع الدراسة من الأسر الفلسطينية التي تسكن في محافظات قطاع غزة.

عينة الدراسة: تكوّنتْ عينة الدراسة من (25) حالة أسرية منهم: (12) من الذكور، و(13) حالة من النساء، وتمَّ اختيار عينة عمدية لتكون العينة ممثلة لمُجتمع محافظات قطاع غزة.

وتمَّ اختيار عينة الدراسة وفق أبعاد ومحددات يمكن عرضها بما يأتي:

- **البعد النوعي:** اخُتيرتْ عينة الدراسة بناءً على جنس الحالة من الذكور والإناث الموجودة فعليًّا داخل أسر مُجتمع محافظات غزة.
- **البعد التعليمي:** اخُتيرتْ العينة بناءً على المستوى التعليميّ لمعرفة اختلاف الرؤى بين كافة الفئات التعليميّة.
- **البعد المهني:** مراعاة الاختلاف المهني سواء في المؤسسات الرسميّة أو غير الرسميّة؛ وذلك لأنَّ العمل قد أتاح قدراً من الوعي لدى الفرد في المُجتمع.
- **الحالة الزواجية:** اختيرتْ العينة من المتزوجين؛ وذلك للتعرف على أهم المشكلات الاجتماعية الذي تواجهها الأسرة.
- **البعد الطبقي:** اختيرتْ عينة الدراسة بناءً على التنوع الطبقيّ التي تمحورتْ (مجازاً) في ثلاث طبقات رئيسة :(عليا، وسطى، دنيا)، واستند الباحثان في تصنيفهما لهذه الطبقات على مُتغيرات، من أهمها: (التعليم، العمل، الدخل، الملكية)، كذلك من مُتغيرات استمداها من المعايشة الميدانية (شكل المسكن– خيمة – منزل، أصول الأسرة ومكانتها).
- **نوع الأسرة:** راعى الاختيار التباين في نمط الأسرة سواءً كانت أُسرة نووية أم ممتدة، وذلك لمعرفة المشكلات الاجتماعية وفقاً لنمط الأسرة المعيشيّة.
- **البعد الجيلي:** إظهار دور الاختلاف الجيليّ في إلقاء الضوء على أبعاد الرؤية في المُجتمع وملامحه، كذلك بيّنَ مدى اختلاف السن في معرفة التفاصيل، واختلاف الرؤى حسب كل مرحلة عُمرية في التشديد والتمسك بالعادات والتقاليد الأسريّة، وبيْنَ التي تتسم باللين ومواكبة الحداثة في المُجتمع.
- **البُعد الأسري:** مراعاة التسلسل الزمني لأجيال أفراد الأسرة القرابيّة في المُجتمع بناءً على أعدادهم السكانية وبعدهم التاريخي.
- **البعد الجغرافي:** مراعاة البعد الجغرافيّ في الوقوف على الحدود الجغرافيّة، والتعرف على تجمعات الأسر القرابيّة السكانية لمُجتمع محافظات قطاع غزة، كما اقتصرت حدود الدراسة من الناحية الجغرافيّة على

محافظات قطاع غزة الخمس المُتمثلة في محافظة الشمال، ومحافظة غزة، ومحافظة الوسطى، ومحافظة خان يونس، ومحافظة رفح.

أدوات الدراسة:

استند الباحثان على أدوات جمع البيانات والمعلومات بالأسلوب الكيفيّ التحليليّ (النوعيّ)، منها: المقابلات الفردية المعمقة، وجماعات المناقشة المركزة (المجموعات البؤرية)، والملاحظة بالمشاركة حتى تتحقق أهداف الدراسة.

المقابلة الفردية المُعمقة:

استعان الباحثان بالمقابلة الفردية المعمقة لجمع المادة الميدانيّة التي شملتْ طبيعة المشكلات الاجتماعية للحرب في الأسرة الفلسطينية، وشملت المقابلات التي تمت بهدف جمع المادة الميدانية المطلوبة من الحالات التي وقع الاختيار عليها من المجتمع، وهي بمثابة مدخل يسمح بجمع المادة المتعمقة، مع أفراد الأسر، وقد راعى الباحثان التوزيع الجغرافيّ للمقابلات، حيث نفذت في كل محافظة مقابلات فردية معمقة مع المذكورين أعلاه، وتمَّ الاستعانة بأداة المقابلة المُعمقة من خلال تطبيق دليل المقابلة الفردية المُعمقة ضمن موضوع الدراسة، الذي تمثل فيما يأتي:

دليل المقابلة:

تمَّت الاستعانة بدليل المقابلة في جمع البيانات التفصيليّة المُعمقة، وتصميمه وعرضه على العديد من المُحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، بهدف التأكد من دقة أسئلة محاوره ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وتمَّ التدقيق والتعديل عليه حتى وصل في صورته النهائيّة ذات الطابع الاجتماعي، وقُسّم الدليل إلى محورين: تكوّن المحور الأول من البيانات الديمغرافيّة (العمر، النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، المهنة)، وتضمن المحور الثاني: الأسئلة المفتوحة في القضايا التالية: (الرعاية الصحية – الفقر– التمييز وعدم العدالة الاجتماعية – الحرمان من التعليم – الاكتظاظ السكاني) في محافظات قطاع غزة.

جماعات المناقشة المركزة (المجموعات البؤرية):

استخدم الباحثان الطريقة المنهجية بالأسلوب الكيفي، وهي أداة جماعات المناقشة المركزة، وهي طريقة موفرة للوقت لجمع البيانات الكيفية للمقابلة والمستمدة من مجموعة من مشاركين (مبحوثين) من أفراد الأسر في وقت واحد، وكان أكثرها عشرة وأقلها ستة من المبحوثين، واستخدم الباحثان المناقشات المفتوحة، عن المشكلات الاجتماعية للحرب وآثارها على الأسرة الفلسطينية؛ وهذا ساعد على تحفيز الأفراد المشاركين (المبحوثين) على الكلام في أثناء المناقشة ودخول المشاركين في اتجاهات سبق التفكير فيها، علمًا بأن كان دور الباحثين في إجراء المقابلات الوسطاء في إدارة الحوار وخلق حوراً يتميز نوعاً ما بالإحكام والضبط بين جميع الأفراد المشاركين.

وتم إجراء أربع مناقشات مركزة مع المبحوثين، وكل مناقشة تختلف عن الأخرى في عدد الأفراد المشاركين والوقت والمكان المحدد، حول موضوع الرعاية الصحية والفقر والتمييز وعدم العدالة الاجتماعية والحرمان من التعليم والاكتظاظ السكاني بسبب التهجير القسري لأفراد الأسرة والمجتمع في محافظات غزة، وقسمت هذه المناقشات إلى فرعين: الفرع الأول: كانت مجموعتين مختلطتين من الذكور والإناث، ولكن تمت المناقشة لكل مجموعة على حِدة بموعد يختلف عن الأخرى، أما الفرع الثاني: وهو مجموعتان منفصلتان بعضهما عن بعض، مجموعة

من المبحوثات الإناث فقط، ومجموعة أخرى من الذكور فقط، وهذا التقسيم أضاف أبعاداً أخرى إلى بيانات الدراسة، وأعطى فهمًا أشمل لموضوع الدراسة، ويضاف إلى ذلك أن تركيبة الجماعة والنوع الاجتماعي قد أثر في تحديد من هم الذين سيكونون أكثر أو أقل احتمالًا لأن يعبروا عن أنفسهم تعبيرًا كاملًا، وقد بلغ إجمالي عدد المشاركين بالمجموعات المركزة (40) حالة.

وقام الباحثان بتدوين كل ما يتحدث به المشاركات في المناقشة بالكتابة اليدوية في سجلات المقابلات، والتسجيلات على الهواتف المحمولة وبمجرد انتهاء الباحثينِ من المقابلات تم تجميع البيانات وتحليلها وتدوينها وعرضها في الدراسة التي تم جمعها من خلال المقابلات، واعتمد الباحثان في عملية تحليل البيانات على تعيين وحدة التحليل على (مستوى التحليل الجماعي)؛ وذلك لأن تفاعل الجماعة يؤثر على البيانات، وتصبح هذه جزءًا مهمًّا من البيانات التي تم الاستفادة منها في موضوع الدراسة.

الملاحظة بالمشاركة:

تمَّ الاعتماد على أداة الملاحظة بالمشاركة في جمع البيانات التي شاع استخدامها من ميدان الدراسات الاجتماعيّة، وتعددتْ المواقف التي تمَّ الاستعانة فيها بالملاحظة بالمشاركة، ومن المواقف التي لوحظتْ في الميدان الوقوف على كثير من تفاصيل الحياة للأفراد، ومشكلاتهم الاجتماعيّة الذي تمثلت في: (الرعاية الصحية – الفقر – التمييز بين الجنسين وعدم العدالة الاجتماعية – الحرمان من التعليم – الاكتظاظ السكاني)، كذلك ملاحظة المعاملات اليومية العادية مع أفراد الأسرة، في تجمعاتهم من النزوح في خيام مراكز الإيواء وبعض الذين يسكنون في منازلهم.

خطوات العمل الميداني:

1.مرحلة الاطلاع على التُّراث النظري:

بدأتْ هذه المرحلة بالاطلاع على الكتب الخاصة بالتُّراث النظريّ والدراسات السابقة، وعلى أحدث ما وصلتْ إليه الدراسات في جوانب المشكلات الاجتماعيّة للحرب التي تخص الأسرة لمسايرة التطور الذي تحتاجه الدراسة الحاليّة من معرفة طبيعة المشكلات الاجتماعية للحرب وتأثيرها على الأسرة، والاعتماد على السجلات والوثائق الرسميّة عن المُجتمع، مثل: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، والدراسات والأبحاث الاستطلاعية والصحف والمجلات والتقارير والنشرات من جهات الاختصاص الرسمية (مواقع التواصل الاجتماعي والاذاعية والإعلامية)؛ وذلك ليتمَّ إعطاء صورة مُعمقة لهذه الظاهرة المدروسة.

2. المرحلة الاستطلاعية:

بدأت هذه المرحلة في إجراء الدراسة الأوليّة، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة عن المُجتمع، وبلورة فقرات تحليل أسئلة دليل المقابلة الفردية المعمقة وجماعات المناقشة المركزة والملاحظة بالمشاركة.

3.مرحلة الدراسة المُعمقة:

هي المرحلة التي تمَّ فيها تفريغ المادة الميدانيّة وتصنيفها وَفْقًا لدليل المقابلة الفردية المعمقة، وجماعات المناقشة المركزة والملاحظة بالمشاركة، اللذينِ تم التركيز فيهما على جمع المادة الميدانيّة بصورها المُعمقة.

4.مرحلة تصنيف المادة الميدانية:

في هذه المرحلة تمَّ تصنيف وتحليل مصادر المادة الميدانيّة التي اعتمدتْ على أسس منهجيّة رصينة، والتي تمَّ توظيفها بعد تصنيفها في إطار موضوعات الدراسة، واعتبارها مادة مكملة تجعل رؤية موضوع المشكلات الاجتماعية للحرب، وآثارها على الأسرة أكثر شمولاً في محافظات غزة؛ إذْ إنَّ المرحلة النهائيّة لإعداد لدليل المقابلة الفردية المعمقة، وجماعات المناقشة المركزة والملاحظة بالمشاركة لم تكتمل إلا بعد الانتهاء من كتابة سطور هذه الدراسة، وقد تمَّ تغيير الموضوعات عما كانت عليه في التطبيق الأولي، وذلك وفقاً لما أفرزه الواقع ممّا أسهم في إضافة بعض الموضوعات أو حذف بعضها الآخر، والاعتماد على أداة الملاحظة بالمشاركة الأمر الذي أسهم بدور فعال في الجمع الميدانيّ المنضبط.

تحليل نتائج المادة الميدانية للدراسة:

تتناول هذه الفقرات عرضاً تحليليًّا للتطبيق الميداني على المستوى النظريّ والتطبيقيّ، ويمكن ذكرها على النحو الآتي:

أولاً: تأثير الحرب على تقديم خدمات الرعاية الصحية:

تُعد الرعاية الصحية تحسين الصحة من خلال الوقاية والتشخيص والعلاج والتخفيف أو الشفاء من الأمراض والإصابات وغيرها من الإعاقات الجسدية والعقلية لدى الأشخاص، وفي هذا الخصوص وضحت المقابلة الفردية المعمقة مع الحالة رقم (15) بالقول: " أنا تصاوبت وأنا حامل، والآن ولدت وعندي طفل وبعاني من قلة العلاج. صرت بدي علاج وابني يحتاج لرعاية ومكملات غذائية وتطعيم. وأنا بعاني من الالتهابات وفقر دم"، بدا واضحاً منذ اللحظات الأولى أن الحرب على المنظومة الصحية جزء أصيل من استراتيجيات الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة، وأن المنشآت الطبية، من مشافٍ ومرافق رعاية أولية وقوى بشرية، أضحت هدفاً من أهدافها، دون الأخذ بأي اعتبار للقوانين الدولية والإنسانية. تأكيدًا على ما سبق أنّ إسرائيل لم تراعِ المعاهدات ولا الاتفاقات الدولية وفي مقدمها اتفاقية جنيف الرابعة التي تقر بشكل واضح احترام وحماية الأفراد العاملين في الحقلين الطبي والصحي، وتلك التي تقدم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء في فترة النفاس، وتحث أطراف النزاع على احترامها وحمايتها في جميع الأوقات، وحماية واحترام نقل الجرحى والمرضى والعجزة.

وهنا يمكن القول: إن الرعاية الصحية هي: "معالجة وتشخيص المرض، والمحافظة على الصحة من خلال الخدمات التي تقدمها المعالجات الطبية، بما في ذلك التدخلات الوقائية والعلاجية والمسكنة، سواء الموجهة للأفراد أو للسكان"[4] .

وتبين من خلال المقابلات مع جماعة المناقشة المركزة "أنَّ هناك عدة أشكال للمشكلات الاجتماعية المنتشرة ، ونركز هنا خصوصًا على الرعاية الصحية التي حرم منها أفراد الأسرة من عدم علاجهم وتوفير المرافق الصحية الكافية والملائمة لوقايتهم وسلامتهم من الأخطار، فالمرضى والمصابون يموتون، وهم

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية أصدرا بياناً صحافياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي، الذي يصادف 22 آذار من كل عام. وإدراكاً للوضع المائي الصعب في المحافظات الجنوبية، استناداً إلى البيانات الصادرة عن سلطة المياه الفلسطينية للعام 2023. التي أعدتها سلطة المياه نهاية كانون الثاني.

ينتظرون الوصول إلى الرعاية الصحية، حيث يعاني المرضى بالسرطان، والقلب، والأمراض المزمنة وغيرها، من تأخير في علاجهم في غزة وخارجها، بشكل يؤدي إلى تفاقم حالتهم الصحية، وصولاً إلى الموت، غير أن أزمة الانتظار اليوم تتفاقم أضعافًا، وخصوصًا في ظل تدمير المستشفيات.

يؤكد الجهاز المركزي الفلسطيني عن أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024، وعشية رأس السنة الجديدة 2025، حوالي 60,000 سيدة حامل مُعرَّضة للخطر بسبب انعدام الرعاية الصحية في قطاع غزة، وفقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، هناك حوالي 60,000 سيدة حامل مُعرَّضة للخطر بسبب انعدام الرعاية الصحية في قطاع غزة، و13,649 سيدة حاملاً متوقع أن تنجب خلال الشهر القادم، بواقع 5,522 سيدة في قطاع غزة، كما تواجه 155,000 سيدة حاملا ومرضعا تحديات صعبة في الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها، بالإضافة إلى أن هناك 96% من السكان في قطاع غزة (2.1 مليون نسمة) يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد حتى أيلول 2024، من بينهم حوالي 49,300 امرأة حامل، كما يواجه أكثر من 495,000 شخص (22% من السكان) مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الخامسة) منهم 11,000 امرأة حامل، وحوالي 3,500 طفل معرضون للموت بسبب سوء التغذية ونقص الغذاء، حيث استشهد 36 طفلاً نتيجة المجاعة وسوء التغذية.

وهذا ما أيّدته المقابلة الفردية المعمقة مع الحالة رقم (10) بالقول: "أنا مريضة سرطان، وعندي ضغط وسكر، وما في علاج كافي.. وضعي خطير بدون أدوية ولا مستشفيات ولا مراكز صحية. وأحاول أشتريه غير موجود وتكاليف غالية إذا توفر. حياتي في خطر"، وهنا يمكن القول: إنَّ الاحتلال الإسرائيلي دمر المنظومة الصحية في غزة من خلال الهجمات المباشرة على المستشفيات والمرافق الصحية، وقتل العاملين في مجال الرعاية الصحية، وحصار الإمدادات الطبية من دخول غزة، وكان الانهيار الناتج عن نظام الرعاية الصحية جزءًا من أزمة إنسانية أوسع نطاقًا في قطاع غزة بسبب الحرب، وإنَّ العدوان الإسرائيلي فكك النظام الصحي في محافظات قطاع غزة وحوله إلى حطام مدمر.

ويمكن القول أثناء الملاحظة بالمشاركة: تبيّن "أن الواقع الصحي كارثي؛ إذ لوحظ انتشار واسع للأوبئة والأمراض، نتيجة للاكتظاظ الشديد، وانعدام النظافة، ونقص الخدمات الطبية الأساسية، فقد تفشّت أمراض معدية مثل الجرب، والحصبة، والطفح الجلدي، والجدري، والكبد الوبائي، إلى جانب ظهور الحشرات كالقمل، وانتشار الالتهابات البكتيرية والفطرية، وحالات من "حمو النيل"، فضلاً عن تزايد حالات الإكزيما والحساسية الجلدية، وعودة أمراض مثل شلل الأطفال، كما أدى النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية إلى ارتفاع معدلات الوفاة بين الجرحى والمصابين والمرضى، حيث أصبحت فرص النجاة داخل المرافق الصحية المتاحة شبه معدومة، نتيجة لضعف الإمكانات، وعدم توفر الرعاية الصحية الطارئة والضرورية لإنقاذ الأرواح".

وتقول الحالة رقم (7) إن "هناك تقارير محلية وأممية تحدثت عن الوضع الكارثي في قطاع غزة من الهجمات الإسرائيلية المكثفة التي تستهدف المرافق الصحية، والتي قالت: إن الوصول إليها محدود للغاية وإلى النقص في الإمدادات الطبية الحيوية وما ينجم عنه من حرمان السكان من الرعاية المنقذة للحياة، ولفت إلى تعرّض المنظومة الصحية في غزة لهجمات إسرائيلية مستمرة، ووصف ما تناقلته تقارير عن وضع المستشفيات والإمدادات الطبية في القطاع وما أصابها من أضرار وخسائر بـ الأمر المفجع، واعتبرت قصف إسرائيل للمستشفيات واعتقال الكوادر الطبية، تجاهلاً للقواعد الإنسانية الأساسية وقواعد الحرب".

وأشارت جماعات المناقشة المركزة في موضوع خدمات الرعاية الصحية "عن انهيار المنظومة الصحية، وعرقلة الوصول إلى المرافق الصحية والمتشفيات، وعدم توفر الأدوية والإمدادات الطبية، وصعوبة إجراء الفحوصات المخبرية، وانهيار البرامج الوقائية والتلطيفية، أعباء جسيمة على مرضى الأمراض غير السارية، والتي كانت تشكل قبل الحرب أصلاً عبئاً كبيراً على النظام الصحي مثل: الأمراض القلبية الوعائية (مثل النوبات القلبية والسكتة الدماغية والضغط، والسرطانات، والأمراض التنفسية المزمنة (مثل مرض الرئة الانسدادي المزمن والربو)، والسكري، أضف إلى كون هذه الأمراض هي المسبب الرئيس للوفيات والاعتلال الصحي في قطاع غزة".

كما تقول جماعات المناقشة المركزة: "إن تأثيرات الحرب ليس فقط على الجانب العضوي فقط، بل طال التأثيرات النفسية جرّاء القتل ومشاهد الموت والجرحى والأنقاض والتدمير والحرمان من الحاجات الأساسية بدأ يظهر بشكل واسع على جميع السكان في غزة، بدءاً بالعاملين في القطاع الصحي مروراً بالنساء والشباب وكبار السن والأطفال، استفحال المستويات المرتفعة للصدمات والضغوط والاضطرابات النفسية والذهانية المختلفة، من اكتئاب وقلق وعصبية، والتي كانت أصلاً قائمة قبل الحرب بوتيرة أقل لتضحي نمطاً وبائيًا يصيب أكثر من ثلثي السكان، وخصوصاً بين الأطفال الذين أصيبوا "بالصدمات النفسية الشديدة"، والتي تشمل أعراضها "الخوف، والعصبية، والتشنجات، والسلوك العدواني، والتبول في الفراش، وعدم ترك والديهم أبداً".

وتقول الحالة رقم (13) " نفسيتي تعبانة من كثر الضغط في المحيط الأسري والمجتمعي. الواحد فينا غير مستقر كله خوف ورعب ومشاكل ونزاعات مع أفراد الأسرة على الأكل والشرب وشراء الحطب ومتطلبات البيت" إن العواقب النفسية والذهانية ستكون طويلة الأمد، وأن ما يُعرف باضطرابات ما بعد الصدمة PTSD هي مسألة حتمية، وخصوصاً في ظل غياب عوامل التخفيف، مثل الرعاية النفسية الحادة وآليات التكيف الاجتماعي، الأمر الذي سيقود إلى العجز النفسي والبدني، وسيؤثر في نمو العلاقات العاطفية وفي تكوين رؤية إيجابية للحاضر أو المستقبل، وسيؤدي إلى العجز عن بناء أي تصور صحي لمختلف جوانب الحياة، وإلى خلق كثير من الاضطرابات النفسية والعقلية، من اكتئاب وفوبيا ونوبات هلع وتبول لاإرادي وكوابيس ليلية، وكل هذه الأمور ستترك أثراً في المستقبل الاجتماعي للغزاويين، وفي سلوكياتهم الإنسانية، مما يستدعي وضع تدخلات واسعة، ووضع برامج نفسية شاملة، وتهيئة عاملين نفسيين ومهنيين لمواجهة هذا التحدي، وأثناء المقابلات مع جماعات المناقشة المركزة تبين أنَّ

"الحرب منعتْ أفراد الأسرة من حصولهم على حقهم في الصحة العامة، حيث تجد النساء صعوبة إضافية في الوصول إلى خدمات صحة الأم بسبب تعطل إتاحة حمايتهنَّ من الإجهاض ووسائل منع الحمل والخدمات اللازمة لتلبية احتياجاتهنَّ الأخرى"، وهنا يمكن القول: لقد ترك هذا الواقع المرير وغير المسبوق في التاريخ الإنساني النظام الصحي على حافة الانهيار الشامل إذا لم تُتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة والضرورية، ولعل أهمها وقف الحرب على المنظومة الصحية، والالتزام بالمعاهدات الدولية واتفاقية جنيف الرابعة وبقية القوانين والمعاهدات العالمية.

يؤكد الجهاز المركزي الفلسطيني [5] عن أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024، وعشية رأس السنة الجديدة 2025، وفقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، فقد استشهد 45,484 فلسطينيًّا في قطاع غزة، منهم حوالي 17,581 شهيداً من الأطفال، وحوالي 12,048 من النساء، إضافة الى نحو 11 ألف مفقود، وأصيب نحو 108,090 مواطناً آخرين حتى نهاية شهر كانون الأول 2024، كما غادر القطاع نحو 100 ألف فلسطيني منذ بداية العدوان الإسرائيلي الغاشم والمتواصل منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وكشفت الملاحظات بالمشاركة "أن التأثيرات غير المباشرة أدت إلى الضغوط الواقعة على قطاع الرعاية الصحية بسبب إغلاق الأغلبية العظمى من خدماته، مع الزيادة الشديدة في الطلب على تلك الخدمات؛ فعشرات الآلاف من الإصابات الناجمة عن القصف الإسرائيلي تتجاوز فعلاً قدرة قطاع الرعاية الصحية كثيرًا على تلبيتها، وخصوصًا أن عدة مصابين يصلون في وقت واحد، وهو ما يثقل كاهل المرافق، ويحول دون قدرة الطواقم الصحية على تقديم الرعاية إليهم على الفور، ويترافق الانخفاض الحاد في قدرة قطاع الرعاية الصحية وزيادة الضغط عليه مع زيادة حالات الضعف لدى السكان وانتشار الأمراض بينهم بسبب الأوضاع المعيشية التي تفرضها إسرائيل؛ وصار الحصول على المياه النظيفة محدوداً جدًّا بعد أن قطعت إسرائيل خطين من خطوط الأنابيب الثلاثة الرئيسة، وقصفت الآبار ومحطات تحلية المياه، وحدّت عدد شاحنات المساعدات، وأدى القصف الإسرائيلي والحصار إلى توقف عمليات معالجة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة كافة، الأمر الذي يهدد بتلويث مصادر المياه المتبقية. هذا فضلاً عن المخاطر المباشرة التي تشكلها أوضاع الجوع والعطش والتلوث، وهذه العوامل تزيد، بصورة كبيرة، من تعرض السكان لاعتلال صحي على مستوى الفرد والسكان. وفعلاً هناك مئات الآلاف من حالات العدوى، كالتهاب الكبد الوبائي "أ"، والتهابات الجهاز

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية (2024) أصدرا بياناً صحافياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي، الذي يصادف 22 آذار من كل عام، وإدراكاً للوضع المائي الصعب في المحافظات الجنوبية، استناداً إلى البيانات الصادرة عن سلطة المياه الفلسطينية للعام 2023. التي أعدتها سلطة المياه نهاية كانون الثاني.

التنفسي، والإسهال، كما أن هناك أشخاصاً يموتون فعلاً بسبب الجوع والعطش، ومنهم الذين يحتاجون لرعاية مضاعفة مثل: (النساء الحوامل- الرضع- كبار السن- الأطفال)، لكن الآثار المتوسطة والطويلة المدى للحرب من المرجح أن تقتل أكثر بكثير من الحرب نفسها، هذا بالإضافة إلى أن التعرض المستمر للعنف والتجريد من الملكية والتشريد والخسارة وانعدام الأمن والاستقرار يسبب أيضاً ضائقة شديدة بين الناجين من الحرب، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الضائقة الحالية بسبب دورات العنف التي لا تنتهي، والتي لم تكن خدمات الصحة العقلية قادرة على التعامل معها في ظل غياب الحلول السياسية التي تضع حداً نهائيًّا للعنف، وتحقق التحرير والعدالة.

تقول الحالة رقم (1) " أنا حامل وأدوخ من قلة الأكل. تعبانة من الحمل وشغل الخيمة وتوفير احتياجات الأبناء والزوج، كل حياتنا تعب ومشقة"، أثرت الكارثة الواقعة على قطاع غزة منذ بدء الحرب في أكتوبر (2023) على القطاع الصحي تمامًا، كما أن النساء الحوامل وسط الكارثة الكثير منهن يواجهنَ ظروفًا مأساوية في غزة في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية على القطاع، ما يعني أنهنّ بالكاد قادرات على الحصول على الرعاية الطبية اللازمة في ظل توقف غالبية المراكز الطبية عن استقبالهن، بسبب خروجها عن الخدمة"، ويضع الباحثان رؤية على ما سبق بما يأتي: وكما أثر انهيار النظام الصحي على العديد من النساء والأطفال وكبار السن الذين يعانون من إصابات أو أمراض يمكن علاجها لا يمكنهم الحصول على الرعاية الطبية اللازمة، مما يزيد من معدل وفياتهم، وتواصلت الحرب على المشافي والمرافق الصحية في مختلف مناطق القطاع، من تهديد وإخلاء وقصف مباشر لها أو في محيطها وقنص العاملين فيها والتصدي لحركة سيارات الإسعاف، وتلك التي تنقل المرضى والجرحى الذين يموتون دون اسعافات وعلاج طبي، وفي مرحلة لاحقة تطويق مزيد من المستشفيات، وكما كان لمنع الماء والوقود والكهرباء والغذاء والإمدادات الطبية والإنترنت عن قطاع غزة أثرها الكارثي على المستشفيات والمراكز الصحية، الأمر الذي تسبب بتقويض عملها وجعلها في حالة انهيار وشلل تام، وبالحد من قدرتها على التعاطي مع الحالة الطارئة النامية والمتسارعة، وعلى الاستجابة لحاجات السكان الطبية والصحية الأساسية، ويكون أمام الجرحى خياران لا ثالث لهما إما الموت المحقق أو الإصابات المختلفة التي يتعرضون لها والتي تتنوّع حدّتها، وتتسبب في كثير من الأحيان في عجز جسدي نتيجة تعرضهم للعنف عبر أدوات دمار مختلفة من قذائف منها الحارقة والخانقة والانشطاريّة والفوسفوريّة والمسماريّة، وكل أنواع القنابل، قد يتعيّن على الجرحى من الحرب مواجهة تأثيرات طويلة الأمد على صحتهم الجسديّة والنّفسيّة والعقليّة وأحياناً العجز الدائم والشلل بكل مقاييسه.

ثانياً: تأثير الحرب على مستوى الفقر:

يعد الفقر والبطالة من أبرز أسباب المشكلات الاجتماعية، إذ يعيش أفراد الأسر في قطاع غزة في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، وهذا يؤدي إلى التفاقم الاجتماعي، ومن خلال المقابلة الفردية المعمقة مع الحالة رقم (12) تفيد قائلة": نعاني من قلة الموارد الغذائية الأساسية وصرنا في مجاعة. وانقطع عنا كل شيء. حتى علاج غير متوفر ولا مستشفيات تقدم خدمات صحية"، إن العدوان الإسرائيلي على غزة

فرض إغلاقا محكمًا على قطاع غزة، مانعاً إمدادات الغذاء والمياه والدواء، ووقف تزويد القطاع بالكهرباء، بينما كان الاحتلال قد قطع إمدادات المياه الواردة، الأمر الذي حرم المواطنين من حاجاتهم المائية، كما تسبب نفاد الوقود بتعطل أغلبية الآبار، الأمر الذي أحدث أزمة مياه غير مسبوقة، كما تقول الحالة رقم (8): "الجوع قتلنا وجفف بطوننا. صرنا الأموات الأحياء من قلة الطعام والماء. وصرنا نطبخ على النار؛ لأنه ما في غاز متوفر، وبنام على العتمة قطعوا عنا الكهرباء"، إن إسرائيل تفرض حصارًا كاملًا على قطاع غزة، إذ لا كهرباء ولا طعام ولا ماء ولا غاز، كما أن كل شيء مغلق، وقصف مخابز بعضها كان قد استلم حصصًا من الدقيق من "الأونروا"، كما قصف محالاً ومراكز تجارية، أيضاً العديد من مزارع الدواجن ومساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، واستهدفت فلاحين خلال محاولتهم الوصول إلى أرضهم، وذلك في إطار الحد من قدرة الفلسطينيين على التزود بالغذاء وبهدف تجويعهم، وهذا ما عرفته الأمم المتحدة عن الفقر في أنه هو " الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات" [6].

وهذا ما أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني [7]، وسلطة المياه الفلسطينية في بيانٍ صحافي مشترك بمناسبة يوم المياه العالمي، أكدا فيه أن أكثر من 85% من مرافق وأصول المياه والصرف الصحي قد خرجت عن الخدمة بشكل كامل أو جزئي جراء تداعيات العدوان الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وأظهرت التقييمات الأولية للأضرار أنّ أكثر من 85% من مرافق وأصول المياه والصرف الصحي قد خرجت عن الخدمة بشكل كامل أو جزئي، وتحتاج إلى إعادة تأهيل، بما يتجاوز 1,5 مليار دولار، وذلك فقط للمناطق التي تم حصر الأضرار فيها، ويشمل ذلك محطات معالجة الصرف الصحي، ومحطات تحلية المياه، ومحطات الضخ، والآبار، وخزانات المياه، وخطوط النقل الرئيسة، وشبكات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، ومختبرات الرقابة على المياه، ... وغير ذلك. وقد أدى ذلك إلى نسف جميع الجهود التي بذلتها الحكومة الفلسطينية وباستثمارات على مدى سنوات عديدة، لتفادي الكارثة التي كانت تحدق بغزة جراء ملوحة وتلوث 97% من مياه الخزان الجوفي؛ المصدر المائي الوحيد هناك".

كما أظهر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية أن حصة الفرد من المياه بغزة لا تتجاوز نصف الكمية المقدرة للحد الأدنى الإنساني المطلوب في حالات الطوارئ، وهي 15 لتراً للفرد باليوم جراء الأضرار الكبيرة التي تكبدها قطاع المياه والصرف الصحي، تراجعت معدلات التزوّد بالمياه لما معدله 3–5 لترات للفرد في اليوم،

([6]) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، ليجعل من المساواة بين الجنسين مكوناً أصيلاً في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد أقر بأن" جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.

([7]) الجهاز المركزي الاحصائي، 2024.

حيث تتباين بشكل كبير حسب الموقع الجغرافي، والمياه المزودة، والدمار الحاصل في البنية التحتية، وعمليات النزوح المستمرة، وتعد هذه النسبة أقل من الحد الأدنى المطلوب للبقاء على الحياة في حالات الطوارئ وفقاً لمؤشرات منظمة الصحة العالمية، والمقدرة بـ 15 لتراً للفرد في اليوم. ويعود ذلك أساساً إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، وانقطاع التيار الكهربائي التام واللازم لضخ المياه من الآبار، وتشغيل المرافق المائية ذات العلاقة من خزانات ومحطات للضخ، والقيود المفروضة على توفير الوقود والمواد اللازمين لتشغيلها".

وتقول الحالة رقم (20): " بنام الرجال في الشارع.. وعامل شادر فوق رؤوسنا وخلص.. والبنات بينامن في الخيمة مع بنات عمهنَّ وخالهنَّ.. الحرب دمرت بيوتنا ومحلاتنا التجارية وصرنا في الهواء لا نملك أي شيء جوعانين مشردين"، إن الحرب زادت من حدة الفقر والتشرد في محافظات قطاع غزة، والكثير من الناس لا يمتلكون مأوى مناسبًا لهم، الذي يُعد أحد أساسيات البقاء على قيد الحياة"، إن العديد من الأفراد والأسر فقدوا الموارد المالية، مع صعوبة الحصول على السكن اللائق، مما يؤثر على جودة حياتهم بسبب الفقر والتشرد.

ومن خلال ما سبق وضحت نتائج مناقشات جماعات المناقشة المركزة، "إنّ أفراد الأسرة تعرضوا لكل أشكال الحرمان الغذائي بلا استثناء بسبب الحرب في غزة، حيث ألقتْ الحرب بظلالها على الاقتصاد الفلسطينيّ مما أدتْ لانخفاض معدلات النمو الاقتصاديّ، والطلب على العمالة، وإغلاق العديد من المؤسسات العامة والخاصة وتدميرها، وتُعد محافظات غزة من المناطق التي تأثرت بشكل كبير بالحرب على الصعيد الاقتصاديّ".

حيث كشفت المقابلات الفردية المعمقة بقول الحالة رقم (3): "نواجه صعوبة في توفير لقمة العيش كله غالي.. وأنا ما بقدر أوفر للأولاد متطلباتهم.. يلي بده يروح يجيب مساعدات مصيره الموت"، وهنا يمكن القول: إنَّ أفراد الأسرة تعرضوا للحرمان الاقتصاديّ من خلال صعوبة الحصول على لقمة العيش وعدم توفير الاحتياجات المالية ومتطلبات الحياة، وإنَّ المشكلات الاقتصادية تنعكس على الوضع المعيشيّ، وترغم الآخر أن يواجه مشكلات متعددة المخاطر، وتقبل أفراد الأسرة بهذه المشكلات لأنهم لا يتمكنون من إعالة أنفسهم أو أولادهم، وخاصة إذا كانوا لا يعملون، وانهيار المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة، وهذا ما يقره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في تقريره الحصاد الاقتصادي لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بتاريخ 2024/12/31، في أنَّ فلسطين تواجه كارثة اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، وبيئية، وصحية، وتعليمية، وغذائية أدت إلى انكماش القاعدة الإنتاجية وتشويه الهيكل الاقتصادي لفلسطين، فمع نهاية العام 2024، تشير التقديرات إلى استمرار الانكماش الحاد غير المسبوق في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة تجاوزت 82%، رافقه ارتفاع معدل البطالة إلى 80%.

وعند مقابلة جماعات المناقشة المركزة تبين أنَّ "الحرب انعكست على مستويات المعيشة، بالإضافة إلى معاناة الأسرة بشكل يومي، وارتفاع زيادة التكاليف المعيشية اليومية، وزيادة الأعباء المالية، والخسائر التي تتكبدها الأسرة بسبب النزوح القسري المستمر والهجرة من أمكان تواجدهم وتفشي الفقر المدقع

والبطالة بأشكالها"، وهنا يمكن القول: كلما قلَّ دخل الفرد في الأسرة ازداد احتمال تعرضه للفقر والبطالة، وهذا ما يؤكده الإحصاء الفلسطيني في ارتفاع غير مسبوق في مستويات الأسعار سجل مؤشر غلاء المعيشة خلال العام 2024 ارتفاعاً حادًّا في فلسطين مقارنة بالعام 2023، مدفوعاً بمستويات اسعار لم تشهدها أسواق قطاع غزة من قبل، نتيجة للعدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ السابع من اكتوبر 2023، حيث ارتفعت الأسعار للسلع الاستهلاكية، بواقع 237.98% في قطاع غزة".

ومن الجدير بالملاحظة بالمشاركة تبين أنَّ "جيش الاحتلال يستخدم التجويع والتعطيش سلاحاً في حرب الإبادة، فقد منع المساعدات والبضائع بهدف تجويع أفراد الأسرة، وحرمانهم من الطعام والماء والدواء وحليب الأطفال متسبباً باستشهاد مئات المواطنين الباحثين عن الطعام والشراب والدواء بدم بارد، ومنع الخدمات الإنسانية، وحرم الطواقم الطبية من الطعام واعتقلها وعذبها، وأعاق حملة تطعيم شلل الأطفال، وزيادة مستوى الفقر الذي جعل أفراد الأسرة عاجزون عن توفير قوت يومهم لأبنائهم الذي وصل حد المجاعة التي قتلت أفراد الأسرة من الجوع المنتشر.

وتقول الحالة رقم (25): "صرنا محرومين لكل مقومات الحياة البسيطة.. صرنا في خيام بلا طعام ولا ماء.. وخسرنا مشاريعنا الاقتصادية وعلمنا الوظيفي.. حتى ما في مصاري نشتري الاحتياجات الأساسية"، يُجمل الباحثان نظرةً حول أثر الحرب الذي زادت من الحرمان الاقتصاديّ تجاه الأفراد في قطاع غزة، وأنَّ الفئات الضعيفة أكثر تضرراً على المستوى الاقتصاديّ في مجال المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر؛ بسبب توقف الدورة الاقتصادية وحالة النزوح القسري والتشرد من أماكن تواجدهم، ونقص السيولة النقدية، وعدم الموائمة بين العرض والطلب، الذي أدت إلى انخفاض دخل الأسرة، مما انعكس على مستوى الاستهلاك باعتبار أنَّ الأغلبيّة في غزة الميل الحدي للاستهلاك لها مرتفع جدًّا، وهذا ما يقره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[8]، في تقريره الحصاد الاقتصادي لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بتاريخ 2024/12/31، وبعد العدوان المستمر على قطاع غزة يمكن القول: إننا تجاوزنا مفهوم الفقر، وأصبحنا نتحدث عن مستويات مختلفة من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، حيث تراجع إجمالي الاستهلاك بنسبة 24% (بحوالي 80% في قطاع غزة)، وهو ما يعكس الأثر المباشر على مستوى المعيشة لدى الأفراد في فلسطين، ورافق ذلك ارتفاع في معدلات البطالة في فلسطين، بمعنى آخر، يمكن القول: إن معظم الأفراد في قطاع غزة يعانون من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي.

ثالثاً: تأثير الحرب في عدم المساواة:

إن عدم المساواة هو عدم تساوي المكافآت أو الفرص أمام مختلف الأفراد في جماعة أو جماعات في المجتمع، مما يؤثر على حقوقهم وفرصهم وتمتعهم بالمساواة، وتقول الحالة رقم (4): "إنَّنا نعاني من أزمة إنسانية ضخمة يعيشها الجميع، الذكور والإناث، ولكن تطال الإناث أكثر لأنهنَّ الأكثر تهميشًا، أصبح قطاع غزة من أخطر الأماكن لقتل النساء"، وهنا يمكن القول: "إنَّ مبادئ المساواة وعدم التمييز هي في قلب

(8) الجهاز المركزي الاحصائي، 2024.

حقوق الإنسان، وتساعد على الحد من الحرمان على أسس متعددة في مختلف المجالات، فحقوق الإنسان ليست حكراً على مجموعات بعينها، إنما هي للجميع، ولكافة مكونات المجتمع وفي جميع أنحاء العالم.

وتقول الحالة رقم (23): "أنا شايفة الحرب فقط على النساء والفتيات والأطفال.. كل يوم الموت فينا دون رحمة.. ونعيش حياة ذل واهانه دون احترام، لا من قريب ولا من بعيد.. والاحتلال يقتلنا والأسرة تُعنفنا نعيش حياة مرة"، يمكن وصف غزّة بأنها أصبحت مقبرة للنساء والفتيات، وأنّ الحرب على غزّة حربٌ على النساء، التي تشمل البيئة المحيطة بالطفل، من أمّهاتٍ ومقدّمات رعاية وحوامل ومرضعات، كما أنّها تضع عبئًا إضافيًّا على معيلي الأسر ومقدّمي الرعاية للأطفال انطلاقًا من الدور الاجتماعي التقليدي للمعيل، وهذا يتعارض مع ما جاء فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[9]، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، ليجعل من المساواة بين الجنسين مكوناً أصيلاً في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد أقر بأن" جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق"، وأن لكل فرد الحق في التمتع بهذه الحقوق "دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك الجنس".

كما ظهرت هذه المشكلة بشكل أكبر خلال الحرب على قطاع غزة، حيث عانى منها الفئات المهمشة بشكل أكبر، وتقول الحالة رقم (5): "قبل الحرب كنا نعيش حياة ما فيها عدل ولا مساواة.. نشعر بالتميز دائمًا.. وأجت الحرب زودت النكبة نكبتين.. وصرنا في نار الموروث التقليدي ونار قتلنا بحرب الإبادة"، هنا يمكن القول: إن هناك تمييزا بين الذكور والإناث حسب الموروث الاجتماعي قبل الحرب، ولكن جاءت الحرب لتعزز من انتهاك حقوق المرأة بسبب الممارسات الاجتماعية التقليدية، وتضعها في قائمة التهميش، وتعرضها للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

وأظهرت مجموعات المناقشة المركزة "أن أفراد الأسرة يتعرضون لعدم المساواة بشكل يومي داخل الأسرة وحتى خارجها، ومحرومون من أبسط حقوقهم في ممارسة حياتهم وتواصلهم مع العالم الخارجيّ، وأنهم غالباً لا يشاركون بصناعة القرار داخل أُسرهم ومشاركتهم تكون صورية، وأنّ النساء والفتيات يتعرّضن إلى سلبيّاتٍ إضافيّة بسبب عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في الوصول إلى الإمدادات والخدمات والموارد، وينطبق هذا الأمر بشكلٍ خاصّ على الأسر التي ترأسها النساء والتي تتزايد أعدادها مع ارتفاع عدد الشهداء والمعتقلين والمفقودين من المعيلين الذكور للأسَر، كما توضح أنّه لا توجد حاليًّا أماكن آمنة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي تعمل بالقدر الكافي، ومع استمرار الحرب، تتزايد التوتّرات داخل الأسر والمجتمعات المحليّة، ممّا يزيد بدوره المخاوف من مخاطر الحماية المتعلّقة بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، إن التمييز ليس فقط بين الجنسين، (الذكر والأنثى) في الأسرة بل وصل إلى الجنس الواحد نفسه، وبين الأسرة نفسها وقتلت فيها العدالة الاجتماعية، والحرمان من التوزيع العادل بسبب ظروف الحرب التي انتهكت كل الحقوق للرجال وللنساء وللكبار والصغار".

(9) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.

وهذا ما قالته الحالة رقم (22): "نشعر بالظلم.. ما حدا يأخذ حقه.. نعيش في ظروف خطيرة يا موت يا معناه الأكل غير الموجود والمياه المتسخة.. والنظافة الشخصية ضعيفة ولا صحة ولا تعليم.. حياتنا غير آدميّة"، إن المساواة بين الجنسين غائبة ولا يوجد ضمان توفير أماكن آمنة، في ظل الحرب على غزة. وأثناء المقابلات مع مجموعات المناقشة المركزة تبين أنَّ "الحرب منعتْ النساء الخروج لقضاء أوقات للترفيه النفسيّ، وانشغالهنَّ في الأعمال المنزلية لتجهيز ما يلزم أسرهنَّ، وبذلك يُعد الترفيه بالنسبة لهنَّ شيئاً ثانويًّا أو بعيد المنال لا تستطيع تحقيقه لأنهنَّ يتحملنَ مسؤولية الزوج والأبناء، وتكون الأولوية للأسرة، عدَا عن نزوح أعداد إضافية من الأقارب للأسرة، وهذا ضاعف من مسؤولياتهنَّ وجهدهنَّ المَبذول في خدمة الجميع"، وهنا يمكن القول: إنَّ الظروف الصعبة عادة ما تحُول دون حصول النساء على قدرتها في اتخاذ القرارات، وتكون النساء بعيدة عن موقع التأثير، وبهذا لا يأخذ القرار شكلاً تعاونيًّا أو تشاركيًّا، بل يكون أُحاديًّا للرجل.

وتقول الحالة رقم (2): " الوالد والوالدة استشهدوا وأنا مسؤول عن أخواتي البنات في الأسرة.. ومسؤولياتهم تحتاج لجهد وتعب.. وظروفنا صعبة للغاية"، فقدان الوالدَين أو المعيل يؤدّي إلى تغييراتٍ في تكوين الأسرة، مثل: التحوّل من الأسر النواة والأسر الممتدّة الغالبة إلى الأسر الممتدّة للغاية، وتخشى النساء من أنه في ضوء نقص الغذاء وإغلاق المدارس وفقدان الفرص التعليمية، ستلجأ الأسر إلى آليّاتٍ عصيبة للتأقلم مثل التزويج المبكّر، خاصّةً في ظلّ ارتفاع عدد الفتيات الصغيرات اللَّاتِي فقدن أحدَ الوالدَين أو كليهما، وهنا نقول: إنَّ الحرب أدتْ في زيادة العنف الأسريّ بسبب زيادة الأعباء المنزلية من أجل حماية الأبناء، ومواصلة رعايتهم الذي يحتاج لجهود مضاعفة في الأسرة، إنَّ صعوبة تلقي والوصول إلى الخدمات الصحية والموارد الغذائية وهذا انعكس على زيادة نسبة العنف في الأسرة، وكانت النساء الأكثر تضررًا وعنفًا من خلال حرمانهنَّ من الحصول على حقوقهنَّ المشروعة.

وتقول الحالة رقم (19): "الجوع أنهكنا.. صرنا ننام بدون أكل وإذا طبخنا بنأكل آخر شيء حتى نوفر للأولاد الأكل.. والمصابة في الحرب بتموت زي أختي من قلة الأدوية والعلاج المناسب؛ لأنه ما في رعاية ومنعتها كانت ضعيفة من قلة الأكل والعلاج"، لا تزال النساء الغزاويات يعانين من آثار الحرب المدمرة، وبينما لا تستثني هذه الحرب أحدًا، تظهر أنها تقتل وتجرح النساء بطرق غير مسبوقة، وأن أسرهنَّ تأكل نصف أو أقل من الطعام الذي اعتادت عليه قبل بدء الحرب، حيث تم تكليف الأمهات والنساء البالغات بمصادر الطعام، ولكنهن يأكلن أخيرًا، وبكميات أقل من أي شخص آخر.

كما تقول الحالة رقم (2): "من قلة الأكل صارت النسوان تلف على الخيام والتكيات لتوفير بعض احتياجات الأسرة من الأكل.. صارت زي المتسولين بلا قيمة"، إن النساء في غزة يجدن صعوبة في الحصول على الغذاء مقارنة بالرجال، كما قالت تلجأ بعض النساء إلى البحث عن الطعام تحت الأنقاض أو في صناديق القمامة أو التسول، وهذا يوضح أن العلاقات القائمة على النوع الاجتماعي مرتبطة بالدور التقليدي للمعيل في غزّة الذي يضع على عاتق المرأة

المهامّ المنزليّة وتقديم الرعاية للأطفال، بينما يَطلب من الرجل إعالة الأسرة، يأتي هذا في وقتٍ أصبح عددٌ كبيرٌ من النساء، ومن بينهنّ كبيرات في السنّ، معيلاً لأسرته ويتعرّض إلى العرقلة والخطر وانعدام المساواة لدى محاولة الحصول على المساعدات.

وأقرّتْ المقابلة الفردية المعمقة رقم (24) "توقف شغلي في الحرب، وحتى النفقة بطلت أخذها ما في شيء يلزم حدا؛ لأن مراكز الشرطة والمحاكم كله مدمر ومغلق.. كل شيء فوضى"، إنَّ الحرب أثرت على القضايا المرفوعة والممثلة عن أصحاب الحقوق من قبل العيادات القانونية المقدمة للخدمة المنظورة أمام المحاكم بتوقفها بشكل كامل، وتعطل تقديم أية قضايا جديدة سواء قضائية أو تنفيذية، وهذا أثر بشكل سلبي على الحقوق الإنسانية، وأعطى فرصة للخصوم بعدم الالتزام في تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم، مثل: النفقة والمهر المؤجل والمشاهدة، والاستضافة فضلاً عن تأجيل قضاياهنَّ المرفوعة حتى إشعار آخر، وعدم إمكانية رفع قضايا جديدة أو تنفيذ الأحكام أو حتى القيام بأوامر حبس بخصوص بعض القضايا التنفيذية.

ومن المتغيرات الجديرة بالملاحظة بالمشاركة يتضح عدم المساواة بين الجنسين ومن الجنس نفسه داخل الأسرة الواحدة وبين الأسر الأخرى فيما بينهما في التوزيع العادل للموارد الغذائية، وصعوبة تنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية، وحرمان الفئات المهمشة، وغياب التعاون من أجل تحقيق العادلة، وانتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي، وخاصة النساء العاجزات عن مواجهة التمييز وعن صنع الطعام البسيط الذي يصنع على النار يوميًّا في أروقة وممرات مراكز الايواء المكتظة بالنازحين وخارجها على رصيف الطرقات، وساحتها وكل فراغ فيها بسبب امتلائها بالخيام الملتصقة ببعضها والصغيرة الضيقة المصنوعة من مجموعة من الشوادر الجلدية والملابس والأكياس البلاستيكية. وهذا يتفق مع دراسة باحشوان (2022) أن الحرب تتسبب في ارتفاع أعداد الأرامل، وزيادة التفكيك الأسري وحالات الطلاق، وزيادة تعرض المرأة للعنف، وهنا يمكن القول: إن أفراد الأسرة محرومون من أي مساواة يتمتعون بها في جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون التمييز بسبب الجنس أو الرأي السياسي أو المستوى الاجتماعي.

وتقول الحالة رقم (6): "نعيش حياة بلا بمعنى.. ما في عدل في توزيع المساعدات، ولا في المأكل والمشرب، ولا في الصحة.. عايشين في غابة ما بتعرف كيف مصيرك يا إما من حرب الإبادة أو من الأسر والعائلات الثانية"، تم رصد حالات التمييز بين أفراد الأسرة وما بين الأسر عن غياب العدالة الاجتماعية والمساءلة القانونية عن انتهاكات حقوق النساء والفتيات والتصدي بشكل شامل للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأوامر الحماية، والحصول على الخدمات الاجتماعية، والميراث، والعمل، والحصول على الخدمات المالية والوضع القانوني؛ وغياب إدماج حقوق الإنسان في السياسات التي تعالج الإساءة والعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة بالفرد في الأسرة.

ونضع تعليقاً عما سبق فنقول: إن أفراد الأسرة في محافظات قطاع غزة يتعرضون إلى انتهاك حقوقهم الإنسانية المشروعة، ونجد أن النساء خاصة محرومات من كل حقوقهنَّ حتى الحوامل والمرضعات منهنَّ يواجهنَ صعوباتٍ جسيمةً في هذا الإطار، فالنساء المصابات يكافحنَ لإنتاج الحليب الذي

يحتجْنَه من أجل إطعام أطفالهنّ وإبقائهم على قيد الحياة. وأنّ العديد من النساء أبلغنَ عن صعوباتٍ يواجهنَها أثناء الرضاعة الطبيعية، وأنّ الرضّع الذين لا يستطيعون الرضاعة الطبيعية– بسبب عدم قدرة الأمّ أو وفاتها (أو استشهادها)– ويضطرّون إلى استخدام الحليب الصناعي معرّضون للخطر بشكل خاصّ بسبب الحاجة إلى استخدام المياه النظيفة والآمنة، والتي نادرًا ما تتوفّر في غزّة حاليًّا، ومع زيادة حدّة الأمن الغذائيّ إلى مستوياتٍ غير مسبوقة، من المتوقّع أن تكون النساء والفتيات الأكثر تضرّرًا، إذ تميل النساء إلى تقليل تناولهنّ للطعام إلى حدٍّ كبير عندما يكون الوصول إلى الطعام مقيّدًا، وأن واقع المتّصل بالنساء والأمّهات والمرضعات ومقدّمات الرعاية والفتيات في محافظات قطاع غزة مأساوي.

رابعاً: تأثير الحرب على الالتحاق الآمن بالتعليم:

تُشكل قضايا التعليم والتحصيل الدراسي تحديًا كبيرًا في محافظات قطاع غزة؛ إذْ يواجه الطلبة صعوبات في الحصول على تعليم جيد وفرص متساوية للتعلم بسبب الحرب على غزة، وتقول الحالة رقم (9): "الأولاد صاروا جهلة بدون تعليم ولا مدارس ولا مدرسين ولا حتى جامعات كله مدمر وواقف والجهل هو سيد التعليم"، منذ اندلاع حرب السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وخصوصاً من خلال استهداف نظام التعليم ومؤسساته والعاملين فيه، وقد فعل الاحتلال ذلك من خلال قصف المدارس والمباني الجامعية، بالإضافة إلى قتل المدرسين والباحثين في غزة وأساتذة الجامعات والأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس والطلبة، أو اعتقالهم، إنَّ التعليم حق من حقوق الإنسان، ويمثل مُحركًا قويًّا للتنمية وإحدى أقوى أدوات الحد من الفقر وتحسين الصحة والمساواة بين الجنسين والسلام والاستقرار، ويتيح التعليم عوائد كبيرة مستمرة من حيث الدخل، وهو أهم عامل لضمان تكافؤ الإنصاف وشمول الجميع.

وأثناء المقابلات مع جماعات المناقشة المركزة تبين "أنَّ الحرب استهدفت المدارس والجامعات في قطاع غزة بشكل مقصود، ووصفوها بأنها جزء من خطة منظمة لتدمير التعليم الفلسطيني، ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المنهجية المتمثلة في إبادة التعليم وإبادة المعرفة، وهما مصطلحان يشيران إلى تدمير التعليم والمعرفة والثقافة لدى الشعوب، وهذا ما تؤكده الاتفاقيات الدولية على "المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم، وتكون هذه المساواة مكفولة في كل مراحل التعليم، ويجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان لحفظ السلام للآباء على سبيل الأولوية، حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم" (10)، وتقول الحالة رقم (11):"أولادي الاثنين كانوا يدرسوا في الجامعة قبل الحرب، والآن بدون تعليم ولا جامعات.. مهمتهم اليوم مساعدتنا في لم الحطب وتوليع النار للطبخ وتعبئة جالونات المياه.. لا تعليم ولا تعلم؛ لأنه مدرسين الأولاد وزملائهم في الجامعة في منهم استشهدوا والأخر تم اعتقالهم"، وهنا يمكن القول: إن إسرائيل تقوم بشكل منهجي على قتل المدرسين والأكاديميين والأساتذة والطلبة، فضلاً عن

(10) المادة السادسة والعشرون (1948) نص الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

التدمير الواسع النطاق للمباني الجامعية وللبنية التحتية الجامعية التي قد يستغرق تعافيها عقوداً من الزمن، إنَّ تدمير المدارس والجامعات والكليات والمعاهد نتيجة الإبادة الجماعية منع من الحصول على الحق في التعليم، وارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة أدى إلى سرعة الاضطرابات في الأسرة، وضاعف من مسؤولية الزوج والزوجة وأفراد الأسرة كلها، مما زاد من المشكلات الاجتماعية.

وعند مقابلة جماعات المناقشة المركزة تبين "أنَّ عمليات القصف المتكررة والعمليات العسكرية ألحقت أضراراً هائلة ومؤلمة بالمرافق التعليمية في غزة، وتركت آثاراً مدمرة وطويلة الأمد على التعليم، خلال الحرب الحالية، وتفاقم الوضع بعد أن فقد مئات الآلاف من طلبة الجامعات أفراداً من عائلاتهم، وطُلب منهم إخلاء منازلهم وتعرضوا للتهجير بالإضافة إلى تضورهم جوعاً وعطشاً والنقص في الاحتياجات اليومية الأساسية، إن العيش في هذه الظروف القاسية وتجربة حرب الإبادة الجماعية التي يشهدونها، يعرِّض الطلبة وأعضاء هيئة التدريس للإصابة باضطرابات نفسية شديدة تؤثر سلباً في سلامتهم العقلية وتضعف قدرتهم على التدريس أو التعلم على نحو فعال"، وهذا ما بينه الجهاز المركزي بفعل العدوان الاسرائيلي، مازال الحق في التعليم صعب المنال، في ظل الإبادة الجماعية التي يتعرض لها قطاع غزة، وفقاً لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، حتى نهاية أيلول/سبتمبر 2024، دمرت أكثر من 77 مدرسة حكومية بشكل كامل منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فيما تعرضت 191 مدرسة للقصف والتخريب، منها 126 مدرسة حكومية، و65 مدرسة تابعة لوكالة الغوث، كما دمر أكثر من 51 مبنى تابعاً للجامعات في قطاع غزة بشكل كامل، فيما دمر 57 مبنى تابعاً للجامعات بشكل جزئي، وتعرضت أكثر من 20 جامعة في قطاع غزة لأضرار بالغة، وذلك منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بلغ عدد الشهداء من الطلبة الملتحقين في المدارس في فلسطين 11,796 شهيداً وشهيدة، منهم أكثر من 11,714 شهيداً وشهيدة في قطاع غزة، كما بلغ عدد الشهداء منذ بدء عدوان الاحتلال الإسرائيلي من الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين 796 طالباً وطالبة، بواقع 761 طالباً وطالبة في قطاع غزة، كما بلغ عدد الشهداء من المعلمين والإداريين في المدارس في فلسطين 466 شهيداً وشهيدة، منهم 463 استشهدوا خلال الغارات على قطاع غزة، في حين ارتقى 121 عاملاً وعاملة ممن يعملون في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة نتيجة الغارات الجوية المستمرة.

ويمكن القول أثناء الملاحظة بالمشاركة: تبين "أنَّ المنظومة التعليمية استهدفت بشكل مباشر في قطاع غزة بشكل منهجي ضمن سياق حرب إبادة جماعية مستمرة، عبر تدمير البنية التحتية للمدارس والجامعات والكليات والمكتبات، وقتل وإصابة الآلاف من الطلبة والمعلمين والأكاديميين والباحثين، وتهجير مئات الآلاف، في ظل ظروف إنسانية تمنع استمرار العملية التعليمية، وتحويل مباني التعليم إلى مراكز إيواء للنازحين.

وتقول الحالة رقم (16): " عندي بنت ثانوية عامة، صار لها سنتين بدون تعليم، ومصيرها مرتبط بالحرب متى تنهى الحرب غير معروف، ومدارسهن صارت مراكز إيواء، مستقبل الأولاد كله راح دون تعليم، وابني

تبع الجامعة كمان قاعد؛ لأنه ما في جامعات ولا كليات"، إن كل الجامعات والكليات المجتمع المتوسطة المعتمدة في قطاع غزة تعرضت للتدمير الكامل أو الجزئي جراء الهجمات الإسرائيلية، منذ بداية الحرب، تغيب الطلبة عن المدارس، حيث استهدف الاحتلال كافة المرافق التعليمية، وتلقت جميع المدارس هجمات وحشية متعمدة وما زالت هذه الهجمات مستمرة حتى الآن، وهذا يُعد العائق الأكبر للانطلاق المباشر للدراسة هو استمرار الحرب، وعدم توقف القصف والمجازر اللحظية ضد الأسر في قطاع غزة.

وتقول الحالة رقم (18): "أولادي الصغار هم الأكثر تضررًا في الحرب، محرومين من التعليم.. المشكلة صاروا ما يعرفوا يكتبوا أساميهم معالم الجهل التعليمي واضح.. ومدارسهم صارت خيام وتحولت لمراكز للنازحين.. وكمان دمروا ما تبقى من المدارس وقتلوا الطلبة والمعلمين والمعلمات وكل أصحاب الشهادات العليا والباحثين والمفكرين"، إن الطلبة الأطفال في المرحلة الأساسية بقطاع غزة يعانون صدمة شديدة ومحرومون من التعليم، فيما تحولت مدارسهم إلى مراكز لجوء مكتظة بالنازحين وغير صالحة للتدريس، وإن أغلب مدارسنا في غزة دمّرت أو تضررت، والغالبية منها أصبحت ملاجئ مكتظة بمئات آلاف الأسر النازحة ولا يمكن استخدامها للتعليم؛ فإن الاحتلال يستهدف الهيئات التعليمية، حيث قتل المعلمين والمعلمات والعاملين في القطاع التعليمي في غزة، بالإضافة إلى قتل العلماء والباحثين والأكاديميين والمفكرين في مجال التعليم الجامعي.

وعند مقابلة جماعات المناقشة المركزة تبين أنَّ "الاحتلال يسعى لتجهيل أبناء الشعب الفلسطيني، وأنه يمنع الطلبة من الالتحاق بالأعوام الدراسية، وبالرغم من هذه الظروف إلا أن بعض الأسر والمدرسين قاموا بمبادرات فردية حاولوا إعادة الحياة للعملية التعليمية على نطاق ضيق بسبب ضعف الإمكانيات، وعمل هؤلاء على تقديم التعليم لعشرات الأطفال من الطلبة بمجهود فردي وتطوعي وبشكل غير رسمي داخل خيام بمخيمات النازحين، أو داخل الخيام وفي فصول بمدارس مدمرة جزئيًّا، يعمل المدرسون المتطوعون على تقديم دروس للأطفال من المنهاج الفلسطيني، حرصًا على الحفاظ على استمرارية التعليم وضمان عدم انقطاعه رغم الظروف الصعبة، وتفتقر تلك الخيام والفصول إلى أبسط الأدوات التعليمية المتمثلة بالكتب والقرطاسية والمقاعد، لكنّ الفلسطينيين يصرون على تلقي التعليم باستخدام أقل الإمكانيات المتاحة، وتحولت بعض الخيام إلى فصول تعليمية، حيث يجتمع فيها الطلبة لمواصلة تعليمهم رغم ظروف الحرب، ورغم أنهم يتلقون دروسًا إلا أن هؤلاء الطلبة يخشون من الاستهداف في ظل القصف الإسرائيلي الذي يطول الخيام والمدارس بشكل شبه يومي، ويسفر عن سقوط قتلى وجرحى معظمهم أطفال ونساء، ولا تستطيع تلك الخيام والفصول التعليمية استيعاب جميع الطلبة، حيث تقتصر قدرتها على استقبال أعداد محدودة فقط، في ظل النقص الحاد في الإمكانيات المعدومة والأماكن المناسبة في الوضع الراهن في غزة، وهذا ما توصلت إليه دراسة بهنساوي(2023) في أن جماعة الخدمة لها دورها الإصلاحي في معالجة المشاكل الاجتماعية، خاصة القضاء على الفقر المعنوي أو الجهل من خلال نشر المدارس وفصول التقوية والمعاهد التحضيرية والجامعات،

فضلًا عن الهدف الأسمى والأرقى للجماعة والمتمثل في نشر قيم التسامح والأخلاق والفضيلة، والعمل على بناء جيل يمتاز بخصوصية ثقافية عالمية.

ويرى الباحثان أن عمليات النزوح القسري التي فرضتها إسرائيل على الفلسطينيين في غزة من منازلهم جراء قصفها أدى إلى تحول المدارس والكليات والجامعات والمكتبات إلى مراكز إيواء للعائلات التي فقدت منازلها، ففقدت تلك المدارس قدرتها على مواصلة مسيرة التعليم، مما جعل أفراد الأسرة من الطلبة محرومين من الحق في التعليم بكل مراحله.

خامساً: دور الحرب في الاكتظاظ السكاني:

إن الاكتظاظ السكاني مفهوم اجتماعي ونفسي يعكس شعوراً ذاتيًا بالإثارة والضغوط وعدم الراحة ناتج من تجربة تدخل في أحداثها الكثافة السكانية فضلاً عن عوامل عدة تصاحب أو تنتج من الكثافة العالية[11]، ومع تزايد عدد سكان غزة بسبب النزوح القسري في أماكن محددة وصغيرة، نتج عن ذلك عدم اكتفاء بالموارد المتوافرة، مما يتسبب في المجاعات والتشرد، وتقول الحالة رقم (17): "أتعبنا النزوح المتكرر من أماكن سكننا، صرنا في الخيام دون خصوصية نتجمع بالعشرات داخل خيمة صغيرة.. والخيام كلها لصق في بعض"، بسبب التهجير القسري لأهل غزة عاش النازحون في خيام ودمار المباني في قطاع غزة وتقلّص المساحة المتاحة للمدنيين في غزة، إذ يتعرضون للتهجير القسري من قبل الجيش الإسرائيلي، ونزوحهم إلى مساحات صغيرة لا تتوافر فيها مقومات الحياة الإنسانية، وأن عمليات الإخلاء الإسرائيلية لا تتوافق مع متطلبات القانون الدولي الإنساني.

وأثناء المقابلات مع جماعات المناقشة المركزة تبين "أنَّ الحرب الإسرائيلية لا تتخذ أي تدابير لتوفير أماكن إقامة للسكان الذين تم إخلاؤهم"، ولا تضمن أن تتم هذه العمليات في ظروف مُرضية من حيث النظافة والصحة والسلامة والتغذية، لا يتم ضمان سلامة النازحين، فقد أمر الجيش الإسرائيلي السكان بالتوجه إلى مناطق إنسانية، لكنها تعرضت للقصف، إن أفراد الأسرة عانوا من التهجير المتعدد نتيجة لهذه الأوامر "يواجهون مرة أخرى خيارا قاسيا بين التهجير مجددًا أو البقاء والمخاطرة بحياتهم وحياة أحبائهم" .

ويمكن القول أثناء الملاحظة بالمشاركة: تبين "أنَّ التكدس السكاني من النزوح القسري الدائم جعل حياة أفراد الأسرة في حالة من عدم الاستقرار والفوضى المستمرة في مكان صغير يحوي أعدادًا كبيرة من النازحين، تسهل فيه الصراعات بين أفراد الأسرة وبين الأسر بعضها مع بعض، وغياب العدالة بكل أشكالها"، وهذا يتوافق مع نتائج دراسة عبد الحكيم (2023) في أن الجميع لا يقوم بدوره على النحو الأمثل في التصدي لمشكلة النزوح السكاني.

يؤكد الجهاز المركزي الفلسطيني عن أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024، وعشية رأس السنة الجديدة 2025 – انخفاض عدد سكان قطاع غزة بمقدار 6% مع نهاية العام 2024 منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، يشن الاحتلال الإسرائيلي عدواناً وحشيًّا على قطاع غزة، استهدف

(11) إبراهيم، حسين (2023) الاكتظاظ السكاني وتأثيراته الاجتماعية والأمنية (دراسة ميدانية في مدينة بغداد) مجلة مداد الآداب، عدد (20).

البشر والمباني والبنية التحتية الحيوية، وتحولت المدن إلى أنقاض، وتركت القذائف آثارها على البيوت والجدران والذاكرة وصفحات التاريخ؛ أحياء كاملة أصبحت أثراً بعد عين، عائلات كاملة محيت أسماؤها من السجل المدني، خسائر بشرية ومادية مدمرة، ولا يزال العدوان مستمراً على جميع أنحاء قطاع غزة.

وبناء على هذه المعطيات أعلاه، فقد بلغ عدد سكان دولة فلسطين المقدر نهاية العام 2024، 5.5 مليون فلسطيني (3.4 مليون في الضفة الغربية، في حين انخفض عدد سكان قطاع غزة المقدر للعام 2024، بنحو 160 ألف فلسطيني، ليبلغ 2.1 مليون (وبانخفاض مقداره 6% عن تقديرات عدد السكان لقطاع غزة للعام (2023)، منهم أكثر من مليون طفل دون سن الثامنة عشرة، يشكلون ما نسبته 47% من سكان القطاع.

وأثناء المقابلات مع جماعات المناقشة المركزة تبين "أنَّ الحرب عملت على نزوح أفراد الأسرة قسرًا وجعلت معاناة النّزوح مريرة من نواحٍ عدّة، تبعًا للنّوع الاجتماعي، بينما تعرّضت غالبيّة السكّان إلى النزوح القسريّ الداخليّ بما فاق مليونَي نسمة، وقد نزح العديد منهم مرّاتٍ عديدة، والكثيرون سيرًا على الأقدام، وتتعرّض النساء والأمّهات والحوامل والمرضعات ومقدّمات الرعاية إلى خطر الاعتقال التعسّفيّ والمضايقة أثناء النزوح، وحرمانهنّ من أطفالهنّ لأوقاتٍ طويلة، ما يخلّف أثرًا نفسيًّا ورعائيًّا كبيرًا على الطفل وعلى من تنتقل إليه مسؤوليّة تقديم الرعاية، وينعكس الدور الاجتماعيّ كذلك في مسألة النزوح لدى العديد من الحالات، فنساء الأسرة غالبًا هنّ من يبقين مع الأقارب والمسنّين أو الأفراد من ذوي الإعاقة الذين لا يستطيعون التحرّك"، وهذا يتفق مع دراسة شبيطة (2021) في أن المشكلات الاجتماعية تعمل على ضعف في الأمن الأسري لدى الأطفال، وزيادة الانسحاب الاجتماعي والعزلة لديهم.

وتقول الحالة رقم (21): "أعيش أنا وأفراد أسرتي في خيمية صغيرة جدًّا في مساحة جغرافية صغيرة، ومعنا قرايبي في نفس الخيمة.. الرجال خارج الخيمة والنساء والأطفال الصغار داخلها"، هنا يمكن القول: إن القصف المستمر والنزوح القسري إلى حشر الأغلبية العظمى من سكان القطاع البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة في جيوب صغيرة شديدة الاكتظاظ في الخيام، واتساع رقعة العشوائية في الخيام وزيادة أزمة السكان والسكن غير مستقرة على مستوى الأسرة والمجتمع ككل، الأمر الذي انعكس سلبًا على طبيعة استقرار الأمن الاجتماعي، وهذا ينسجم مع دراسة نصر (2024) في أن الأطفال في الأسرة يعانون من العديد من المشكلات النفسية أو الاجتماعية، إلى جانب تعرض أهلهم وأحبابهم للموت أمام أعينهم، علاوة على التهجير والخروج بشكل قصري من بيوتهم وتدمير مدارسهم والتي في الغالب تحول إلى أماكن للإيواء سواء للنازحين أو الجنود.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

1. كشفت النتائج أنَّ الحرب زادت من وتيرة المشكلات الاجتماعية في الأسرة وانعزالها عن محيط العلاقات الاجتماعيّة؛ وذلك من تدني مستوى المعيشة، وزيادة مستوى الفقر المدقع والبطالة بكل أشكالها والجوع المميت وغياب العدالة الاجتماعية والتمييز بين الجنسين ومن نفس الجنس، والحرمان من أبسط الحقوق الصحية والتعليمية في فترة الحرب

وحالة النزوح المستمرة التي سببت الاكتظاظ السكاني، وزادت من أعباء الأسرة، بسبب إغلاق المصانع والمحال التجارية ومصادر الدخل والمحاكم ومراكز الشرطة ومؤسسات المجتمع المدنيّ، مما ترتب عليه ازدياد المشكلات الاجتماعية وارتفاع حدتها في الأسرة الفلسطينية في محافظات قطاع غزة.

2.أظهرت نتائج الدراسة أنَّ الحرب دمرت نظام الرعاية الصحية بسبب الهجمات المباشرة على المستشفيات والمرافق الصحية، وقتل العاملين في مجال الرعاية الصحية، وحصار الإمدادات الطبية، وكان الانهيار الناتج عن نظام الرعاية الصحية جزءًا من أزمة إنسانية أوسع نطاقًا في قطاع غزة، مما أدى إلى انخفاض في تقديم خدمات الرعاية الصحية في لأفراد الأسرة وانتشار الأمراض، وسوء التغذية وتدهور الحالة الصحية، وارتفاع معدلات وفيات النساء والأطفال وكبار السن، ولم يعد بالإمكان تلبية الاحتياجات الطبية بالكامل لأيٍّ من المرضى، كما يؤدي تدفق المرضى والمرافقين والمدنيين النازحين الباحثين عن مأوى إلى وضع يعجز العاملون في المجال الطبي عن حله، ويأتي هذا الوضع الخطير الآخذ بالتفاقم في ظل نقص حاد في المعدات والإمدادات الطبية والوقود والغذاء والكوادر الصحية المتخصصة التي أودت بحياة الألاف من أفراد الأسر الذين خسروا أرواحهم، عدا عن الإصابات المختلفة الّتي تعرضوا لها الأفراد في الأسرة ومنهم من قتلوا جميعًا ومسحت الأسرة من السجل المدني الرسمي، والّتي تتنوّع حدّتها وتتسبب في كثير من الأحيان في عجز جسدي نتيجة التعرّض للعنف عبر أدوات دمار مختلفة من قذائف منها الحارقة والخانقة والانشطارية والفوسفوريّة والمسماريّة وغيرها من قنابل الموت، قد يتعيّن على الناجين من الحرب مواجهة تأثيرات طويلة الأمد على صحتهم الجسديّة والنّفسيّة والعقليّة وأحياناً العجز الدائم والشلل بكل مقاييسه.

3.بينت نتائج الدراسة أنَّ الحرب أثرت على انتشار أشكال مختلفة من الحرمان الاقتصاديّ وانخفاض المستوى المعيشي للأسرة، وزيادة مستوى الفقر المدقع وانتشار المجاعة المستشرية على أفراد الأسرة في أماكن تواجدهم، وزادتْ من مشكلاتهم وإساءة ظروفهم المعيشيّة من خلال تضاعف الأعباء والمهمات في حصولهم على الغذاء، ونقص تحقيق الأمن الغذائيّ الذي وصل إلى حد الموت من الجوع، في ظل تعطل عن العمل، كما أدت الحرب لتردي أوضاعهم وصعوبة ضمان وتوفر السيولة النقدية، أو الاقتراض والاستدانة بسبب توقف عن العمل مصدر الرزق وإغلاق البنوك وتدميرها، إلى جانب الحصول على مقتنيات النساء والقيام بالتصرف بها سواءً كانت نقدية أو على شكل مجوهرات لتتحمل مسؤولية الحفاظ على تماسك الأسرة وحقها في الحياة، حيث إن الحرب حرمت أفراد الأسرة من حقها بالوصول للموارد الغذائية وفرص النجاة للعيش بكرامة إنسانية.

4.كشفت نتائج الدراسة أنَّ الحرب أثرت في حصول أفراد الأسرة الذين يستحقون التعليم من حرمان الطلبة الفلسطينيين من حقهم في التعليم، ما يضعهم أمام مستقبل غامض ومجهول، وسط تفاقم المعاناة وانهيار النظام التعليمي، وتدمير للمرافق التعليمية التي توقفت الدراسة بالكامل في محاولة لتجهيل أفراد الأسرة وعزلهم عن فرص التعليم والتطور، حيث يواجه النظام التعليمي تحديات هائلة بسبب الممارسات المتعمدة والمنظمة التي تهدف إلى تدمير قطاع التعليم، كما توصلت النتائج إلى أن الاحتلال يستهدف الهيئات

التعليمية، حيث قتل الطلبة والمعلمين والمعلمات والعاملين في القطاع التعليمي في غزة، بالإضافة إلى قتل العلماء والباحثين والاكاديميين والمفكرين في مجال التعليم الجامعي، وتحويل المدارس والكليات والجامعات والمكتبات إلى مراكز إيواء للعائلات التي فقدت منازلها.

5.أظهرت نتائج الدراسة أنّ الحرب أسهمت بشكل مباشر في ارتفاع مستويات التكدّس السكاني (الاكتظاظ) لدى الأسر في محافظات قطاع غزة، نتيجة النزوح القسري المتواصل إلى تجمعات سكانية تقع ضمن مساحات جغرافية محدودة، وقد انعكس ذلك في ازدياد الاكتظاظ داخل مراكز الإيواء، كما بينت النتائج أنّ كبر حجم الأسر في مجتمع الدراسة ساهم في ارتفاع معدلات الاكتظاظ داخل الخيام، فضلاً عن أنّ وجود أكثر من أسرة في المسكن الواحد أدى إلى زيادة إضافية في شدة الاكتظاظ، وأوضحت النتائج كذلك أنّ صِغَر مساحة المساكن (الخيام) لم يكن ملائمًا لاستيعاب الأعداد الكبيرة للأسر، كما أظهرت النتائج أنّ النزوح القسري المستمر أدى إلى تفاقم ظاهرة الاكتظاظ في مناطق سكانية صغيرة مكتظة بالخيام، حيث بيّنت النتائج أنّ أغلب هذه الخيام تعاني من سوء في التصميم وعدم توفر التهوية الصحية الكافية ونقص الإضاءة الملائمة، وقد أسهمت هذه الظروف في تعرض الأفراد المقيمين في الخيام إلى مشكلات صحية متعددة، إضافةً إلى انتهاك الخصوصية الأسرية نتيجة طبيعة بناء الخيام التي لا تحقق الحد الأدنى من متطلبات السكن الإنساني الملائم؛ إذ إنها غالبًا مصنوعة من مواد غير مناسبة، مثل الشوادر الجلدية أو الأكياس البلاستيكية أو القماش.

6.أظهرت نتائج الدراسة أنّ الحرب تركت آثارًا سلبية مباشرة على الأسر من خلال تعميق مظاهر عدم المساواة وزيادة وتيرة العنف داخل الأسرة بمختلف أشكاله، وذلك نتيجة النزوح القسري الذي فرض أنماط حياة جديدة داخل مراكز الإيواء، وقد انعكس ذلك على الحالة النفسية للأفراد، حيث ساد الشعور بالخوف وعدم الأمان وتفاقمت الضغوط النفسية بسبب الأعباء المعيشية المتزايدة، كما أشارت النتائج إلى أنّ أفراد الأسرة، خصوصًا النساء، اضطررن لتحمل مسؤوليات إضافية مثل إعداد الطعام في الشوارع خارج مراكز الإيواء، ما أدى إلى حرمانهنّ من النوم الكافي، وتعرضهنَّ للإهانة والصراخ أثناء التعامل مع أفراد الأسرة وغيرهم، وأسهمت هذه الظروف في ظهور اضطرابات في النوم، الأكل، بالإضافة إلى اضطرابات سلوكية، الأمر الذي أثر سلبًا على عملية التواصل والاندماج الأسري بسبب انشغال النساء برعاية الأطفال وكبار السن وتأمين الغذاء للأسرة، وأكدت النتائج كذلك أنّ هذه الأوضاع زادت من حدة العنف المبني على النوع الاجتماعي داخل الأسرة، وعمّقت مظاهر التمييز بين الجنسين وحتى داخل نفس الجنس الواحد، كما أوضحت النتائج أنّ النزوح القسري وحالة العزلة داخل مراكز الإيواء، إلى جانب القيود المفروضة على حرية الحركة، أسهمت في فقدان الأسر لشبكات الأمان الاجتماعي، ما جعلهم أكثر هشاشة اجتماعيًّا خلال فترة الحرب.

7. أظهرت نتائج الدراسة أنَّ الحرب أثرت في حياة الأسرة اليومية في محافظات قطاع غزة، وقطعت

أوصالها وشتت معالمها، وفرقت مساواتها من خلال قطع الاتصالات والإنترنت بالكامل، كي تقطع التواصل الداخلي، وتعزل القطاع عن العالم، بتدمير آخر المسارات الدولية التي تصل غزة بالعالم الخارجي، وأدى انقطاع الاتصالات والإنترنت إلى شلل تام في قدرات المنظومة الصحية وسيارات الإسعاف جراء انقطاع الاتصالات، والتواصل الاجتماعي والأسري، وفقدان المؤسسات الحقوقية والدولية والمنظمات الإنسانية الاتصال بفرقها وموظفيها، الأمر الذي حال دون حصولها على المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

التوصيات:

1. أوصت الدراسة بضرورة إعطاء أولوية عاجلة للعمل على الوقف الشامل والفوري لحرب الإبادة الجماعية الدائرة في قطاع غزة، لما لها من آثار كارثية على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والنفسية للأسر المتضررة.
2. مطالبة الجهات المعنية والأطراف المسؤولة أخذ الإجراءات اللازمة لحماية أفراد الأسرة من تأثيرات الحرب التي تراجعت فيها مستويات الحياة، وانتهكت فيها أبسط مبادئ حقوق الإنسان.
3. ضرورة ضمان وصول الموارد الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية لأفراد الأسرة بما يكفل لهم حياة كريمة، ويحدّ من الحرمان والاستبعاد الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي الناجم عن الحرب في قطاع غزة.
4. العمل على التشبيك الاجتماعي والثقافي بين الأسر وبين المؤسسات المعنية بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني، لتقديم استشارات نفسية واجتماعية وأسرية للأفراد الذين ينتمون إلى الأسر التي ينتشر فيها العنف المبني على النوع الاجتماعي وعدم المساواة.
5. ضرورة الإسراع في تحقيق السلام الشامل ونشر قيم السلم والأمن الاجتماعي بين جميع أفراد الأسرة، إلى جانب تكثيف الجهود لمكافحة الآفات الاجتماعية في مجتمع محافظات قطاع غزة بما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار الأسري.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

[1] عبد الحكيم، حشمت (2023) دور النخبة في مواجهة المشكلات الاجتماعية – المشكلة السكانية أنموذجاً، المجلة العلمية لكلية الآداب–جامعة أسيوط، مجلد 30، عدد 88.

[2] بهنساوي، أيمن (2023) آليات جماعة الخدمة في معالجة المشكلات الاجتماعية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، مجلد 1، عدد 14.

[3] شبيطة، زردة (2021) المشكلات الاجتماعية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد2، العدد 23.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية (2024) أصدر بياناً صحافيًا مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي، الذي يصادف 22 آذار من كل عام، وإدراكاً للوضع المائي الصعب في المحافظات الجنوبية، استناداً إلى البيانات الصادرة عن سلطة المياه الفلسطينية للعام 2023. التي أعدتها سلطة المياه نهاية كانون الثاني.

[5] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.

[6] إبراهيم، حسين (2023) الاكتظاظ السكاني وتأثيراته الاجتماعية والأمنية (دراسة ميدانية في مدينة بغداد) مجلة مداد الآداب، عدد (20).

[7] باحشوان، فتحية (2022) مشكلات الحرب وآثارها في المرأة والطفل (دراسة اجتماعية (مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية المجلد19، العدد 2.

[8] الخمشي، سارة (2013) الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والإصلاح، ط1، مكتبة الشقري، الرياض.

[9] خلف، محمد وضيف الله، خلوق (2005) نظام الأسرة والمجتمع في الإسلام، دار الفكر، عمان، الأردن.

[10] القصاص، محمد (2008) علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة المنصورة، مصر.

[11] الزحيلي، هبة (2013) آثار الحرب، دراسة فقهية مقارنة، ط5، دار الفكر المعاصر، دمشق.

[12] اليهي، رغدة (2014) الحرب من منظور العلاقات الدولية (بالتطبيق على الحروب الروسية في القوقاز (1994–2008) رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

[13] نصر، عزة (2024) الآثار النفسية والاجتماعية للأطفال في ظل الحروب والنزاع المسلح وسبل التغلب عليها، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مجلة البحث التربوي، مجلد 23، عدد 47.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

[1] Williams, S. K., & Thomas, D. P. (2023). Social consequences of armed conflict and war: The impact on family structures and community ties. Journal of Social Issues, 79(2), 245–262